

مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة 2018

تصنيف عالمي للحكومات بناءً على ما تقوم به لمعالجة الفجوة بين الأغنياء والفقراء

في عام 2015 ، وعد قادة 193 حكومة بالحدّ من انعدام المساواة في إطار الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة. فمن دون الحدّ من انعدام المساواة، سيكون من المستحيل تحقيق الهدف الأول 1 من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر. وفي عام 2017، وضعت المنظمة الدولية لتمويل التنمية ومنظمة أوكسفام أول مؤشر لقياس مدى التزام الحكومات بتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ويستند المؤشر هذا العام إلى قاعدة بيانات جديدة ، تغطي الآن 157 دولة، وهو يقيس الإجراءات الحكومية المتعلقة بالانفاق الاجتماعي والضرائب وحقوق العمال وهي ثلاثة محاور تعتبر ذات أهمية حاسمة لتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

يخلص هذا الاصدار الثاني من مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة إلى أنّ دولاً مثل كوريا الجنوبية وناميبيا وأوروغواي تتخذ خطوات جديّة للحدّ من انعدام المساواة. ولكن للأسف، كان أداء دول مثل الهند ونيجيريا سيئاً للغاية بشكل عام، كما كان الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغنية، إذ تظهر عدم التزامها بسدّ فجوة انعدام المساواة.

ويوصي التقرير بأن تصيغ جميع الدول خطط عمل وطنية للحدّ من انعدام المساواة من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 10 الخاص بالحدّ من انعدام المساواة. وينبغي أن تتضمن هذه الخطط توفير خدمات الصحة المجانية والشاملة والتعليم وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة. وينبغي تمويل تلك الخدمات عن طريق زيادة الضرائب التصاعدية وتقليص الإعفاءات الضريبية وقمع التهرب الضريبي. كما يجب على الدول أيضاً احترام حقوق النقابات وجعل حقوق المرأة في مكان العمل شاملة وأن يرفع الحدّ الأدنى للأجور إلى مستويات توفر الحياة الكريمة.

من أجل الولوج الي موقع مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة والتقرير الكامل وتفاصيل المنهجية يرجى استخدام الرابطين التاليين [www.oxfam.org](https://policy-practice.oxfam.org.uk/publications) و <https://policy-practice.oxfam.org.uk/publications>.

ملخص

أزمة انعدام المساواة ومكافحة الفقر ودور الحكومات

شهدت العديد من دول العالم، الغنية منها والفقيرة، اتساعاً سريعاً في الفجوة بين أفراد المجتمع الأشد غنى وسائر الأفراد الآخرين على مدى السنوات الثلاثين الماضية¹. يقوّض عدم معالجة هذه الأزمة المتفاقمة التقدّم الاجتماعي والاقتصادي ومكافحة الفقر. وقد أظهرت أبحاث أوكسفام أنه منذ مطلع القرن الحالي، حصل نصف سكان العالم الأشدّ فقراً على 1% فقط من إجمالي الزيادة في الثروة العالمية، في حين حصلت نسبة 1% بالعالم الأشدّ غنى على 50% من هذه الزيادة².

إنعدام المساواة هو أمر سيئ لنا جميعاً فهو يحدّ من النمو الاقتصادي، ويقاوم وضع الصحة والنتائج الأخرى³. وغالباً ما تكون العواقب على من هم أشدّ فقراً في العالم شديدة بشكل خاص. والدليل على ذلك واضح: لن يكون ثمة نهاية للفقر المدقع ما لم تعالج الحكومات انعدام المساواة وتعكس الاتجاهات المؤدية لزيادة الهوة الأخيرة. وما لم تفعل ذلك، يتوقع البنك الدولي أن ما يقرب من نصف مليار شخص سيظلون يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030⁴.

كما يقوّض ارتفاع انعدام المساواة الاقتصادية الشديد أيضاً مكافحة انعدام المساواة بين الجنسين ويهدّد حقوق المرأة. يمتاز التمكين الاقتصادي للمرأة بقدرته على تحسين حياة العديد من النساء ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام. ومع ذلك، ما لم تعالج أسباب انعدام المساواة الاقتصادية الحادّ بشكل عاجل، فإن معظم فوائد النمو المدفوع بالنساء ستعود إلى الأفراد الذين يتربّعون أصلاً على قمة الاقتصاد. كما أن انعدام المساواة الاقتصادية يفاقم حالات انعدام المساواة الأخرى مثل تلك القائمة على أساس العرق أو الفئة الاجتماعية أو الطائفية.

تعتقد منظمة أوكسفام و المنظمة الدولية لتمويل التنمية أن أزمة انعدام المساواة ليست حتمية وأن الحكومات ليست عاجزة أمامها. إن انعدام المساواة هو خيار سياسي، وتظهر نتائجنا لهذا العام ذلك الأمر بوضوح. ففي جميع أنحاء العالم، تتخذ الحكومات خطوات سياسية قوية لمكافحة انعدام المساواة. ويترأس رئيس كوريا الجنوبية "مون" القائمة، بعد أن ضاعف الضرائب على الأغنياء وعزز الإنفاق على الفقراء ورفع الحد الأدنى للأجور بشكل كبير. ويبلي آخرون بلاءً حسناً أيضاً إذ تتمتع إثيوبيا بسادس أعلى مستوى من الإنفاق على التعليم في العالم كما رفعت شيلي من معدل الضرائب على الشركات ورفعت إندونيسيا الحد الأدنى للأجور وزادت من إنفاقها على الصحة.

تضع جميع هذه الإنجازات الحكومية الأخرى المخففة في موقف مشين أمام شعوبها. فلا تزال نيجيريا في أسفل مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة، مع إخفاقها في دعم الأفراد الأشدّ فقراً، على الرغم من أن رئيسها يدّعي بأنه يهتم بمسألة انعدام المساواة. خفضت هنغاريا نسبة ضرائبها على الشركات إلى النصف، فيما تفاقمت انتهاكات حقوق العمال فيها. أما في البرازيل فقد تمّ تجسيد الإنفاق الاجتماعي لمدة 20 عاماً. وخفض دونالد ترامب الضرائب على الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1% وهي أدنى نسبة في التاريخ⁵.

مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة

هذه هي النسخة الثانية من مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة، الذي يصنف 157 حكومة في جميع أنحاء العالم. يمكن الاطلاع على الترتيب الكامل، إلى جانب التصنيفات الإقليمية في الملحق رقم 1. يعتمد هذا المؤشر على قاعدة بياناتنا الشاملة، بما في ذلك

الدول حيث لدي المنظمة الدولية لتمويل التنمية ومنظمة أوكسفام الدولية صلات وثيقة بالبيانات والبحوث من خلال برامجها بمختلف مكاتبها والمنظمات المنتسبة إليها بالعالم ، من أجل تكوين نظرة فريدة حول مدى معالجة الحكومات للفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء في المجالات الرئيسية الثلاثة الخاصة بالسياسات. وقد شهد مؤشر هذا العام تغيرات كبيرة في المنهجية بالمقارنة بالعام 2017، بما في ذلك المؤشرات الجديدة حول التهرب الضريبي والعنف على أساس النوع الاجتماعي (الجندر).

راجع مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة في عامي 2017 و2018. وعقب تدقيق عام 2017، تم إدخال العديد من التعديلات لمطابقة أفضل الممارسات في بناء المؤشرات المركبة. ثمة عدد من التحسينات قيد الإعداد بالتزامن مع تدقيق 2018 لإصدار العام القادم. بعد ذلك، تم فحص كلا المؤشرين من الناحية الإحصائية. وفي عام 2018، خلص مركز البحوث المشتركة إلى أن مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة قوي إحصائياً وأنه "يمهد الطريق نحو إطار عمل رقابي يمكن أن يساعد في تحديد نقاط الضعف وأفضل الممارسات في جهود الحكومات لتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء". يمكن الاطلاع على تدقيق عام 2017 من خلال الرابط التالي:

<https://oxfamlibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/620316/tb-cri-indexstatistical-audit-170717-en.pdf>;

يقيس مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة الجهود الحكومية في ثلاثة مجالات للسياسة أو محاور هي الإنفاق الاجتماعي والضرائب وحقوق العمال. وقد تم اختيار هذه المجالات نظراً لوجود أدلة واسعة الانتشار⁶ تثبت أن الإجراءات الحكومية في هذه المحاور الثلاثة لعبت في الماضي دوراً رئيساً في تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

1. لقد ثبت أن الإنفاق الاجتماعي على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية له تأثير قوي على الحد من انعدام المساواة، لا سيما بالنسبة إلى النساء والفتيات الأشد فقراً والأكثر اعتماداً على هذا الإنفاق. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة شملت 13 دولة نامية كانت قد خفضت مستويات انعدام المساواة فيها بشكل عام إلى أن 69% من هذا الانخفاض كان بفضل الخدمات العامة⁷. عادة ما يكون الإنفاق الاجتماعي تصاعدياً لأنه يساعد في تقليص مستويات انعدام المساواة الموجودة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإنفاق في العديد من الدول، يمكن أن يكون أكثر تصاعدياً ولمصلحة الفقراء. كما يمكن للإنفاق الاجتماعي أن يلعب دوراً رئيساً في الحد من حجم أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي غالباً ما تقدمها نساء كثيرات – وهو سبب رئيس لانعدام المساواة على أساس النوع الاجتماعي – من خلال إعادة توزيع رعاية الأطفال والمسنين والرعاية الصحية وغيرها من العمالة المنزلية⁸.

2. إن الضرائب التصاعدية، التي تُفرض على الشركات وعلى الأغنياء من أجل إعادة توزيع الموارد في المجتمع وضمان تمويل الخدمات العامة هي أداة أساسية للحكومات الملزمة بالحد من انعدام المساواة. وقد تم توثيق دورها المحتمل في الحد من انعدام المساواة بشكل واضح في كل من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁹ والدول النامية¹⁰، والتي سلط الضوء عليها مؤخراً صندوق النقد الدولي في تقريره المالي¹¹ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2017. ومع ذلك، يمكن أن تكون الضرائب تصاعدية أو تنازلية، بحسب خيارات السياسة التي تتخذها الحكومات. وبصورة مماثلة، أدى الاعتقاد بكون الضرائب محايدة جندياً إلى عدم الاهتمام بزيادة الفجوة بين الجنسين بسبب الضرائب المفروضة. كما تقوّض الممارسات الضريبية الضارة التي تسهل التهرب الضريبي قدرة الدول على تحصيل الضرائب التصاعدية.

3. ثمة أدلة قوية على أن الأجور الأعلى للعمال العاديين وحقوق العمل القوية وبصفة خاصة للنساء، هي السبيل الأفضل إلى الحد من انعدام المساواة¹². يمكن للحكومات أن يكون لها تأثير مباشر هنا من خلال تحديد الحد الأدنى للأجور ورفعها، كما يمكن أن يكون لها تأثير غير مباشر من خلال دعم وحماية حق تشكيل نقابات العمال وتنظيمها. تظهر أدلة من صندوق النقد الدولي وغيره أن التراجع الأخير في التنظيم النقابي قد ارتبط بارتفاع انعدام المساواة، مع فقدان العمال لقدرتهم على المساومة وذهاب الإنتاج والأرباح إلى أصحاب رؤوس الأموال¹³. كما يرتفع تمثيل المرأة على نحو غير متكافئ في الوظائف الأقل أجراً، مع ضعف الحماية وظروف العمل غير المستقرة¹⁴. ويمكن للحكومات أن تساعد في تصحيح ذلك عن طريق صياغة وتطبيق القوانين المناهضة للتمييز والعنف ضد المرأة، والقوانين التي تعزز المساواة في الأجر وإجازة الأمومة.

تعزز الإجراءات في جميع هذه المحاور الثلاثة بعضها البعض. وفي حين أن الضرائب التصاعدية أمر جيد في حد ذاته، إلا أن تأثيرها يزداد بشكل كبير عند استخدامها للإنفاق التصاعدي، ويعكس ذلك مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة في تقييم جهود الدول.

من الواضح إذاً أن معالجة انعدام المساواة تتطلب تدخلات سياسية أخرى: ولكن، على غرار مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، يمكن استخدام المتغيرات الثلاثة المهمة - العمل على الانفاق الاجتماعي والضرائب وحقوق العمال - كدليل على التزام الحكومة العام بمعالجة انعدام المساواة.

لماذا يجب مراقبة سياسات الحكومات؟ لماذا لا نراقب مستويات انعدام المساواة فقط؟

ثمة ثلاثة أسباب وراء اتخاذ منظمة أوكسفام والمنظمة الدولية لتمويل التنمية القرار لقياس مدى التزام الحكومات بالحد من انعدام المساواة.

أولاً، في عام 2015، تعهدت حكومات العالم بالحد من انعدام المساواة والقضاء على الفقر من خلال أهداف التنمية المستدامة وتحديداً الهدف رقم 10 المتعلق بالحد من انعدام المساواة. سيتم مراجعة الهدف رقم 10 في عام 2019، وسيسهم مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة في تمكين المواطنين من مساءلة الحكومات حول مدى تقدمها.

ثانياً، تعتقد منظمة أوكسفام والمنظمة الدولية لتمويل التنمية اعتقاداً راسخاً أن اختلاف مستويات انعدام المساواة من سياق دولة إلى أخرى تظهر أن انعدام المساواة أبعد ما يكون عن الحتمية. على العكس من ذلك، إنه نتاج خيارات السياسة العامة التي تتخذها الحكومات. بالطبع ثمة أيضاً تحديات ترتبط بالسياق لا بد من أخذها بعين الاعتبار، فضلاً عن مزايا ترتبط بالسياق في حالات أخرى. كما تخضع جميع الدول لقوى عالمية التي لا تستطيع السيطرة عليها بالكامل (مثل الضغوط لخفض الأجور ومعدلات الضرائب)، وهذا ينطبق بشكل خاص على الدول النامية. وما النظام العالمي للملاذات الضريبية الذي يقوض مجال العمل الحكومي سوى مثال واضح على ذلك.

وعلى الرغم من هذه المسائل العالمية، فإن منظمة أوكسفام والمنظمة الدولية لتمويل التنمية تعتقدان أن الحكومات ما زالت تتمتع بسلطات واسعة لتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء من النساء والرجال في دولها. إذا لم يكن الحال كذلك، فلن يكون ثمة اختلاف كبير في إجراءات السياسة في الدول المختلفة. لذلك، كان ثمة أهمية قصوى لقياس ومراقبة مدى الالتزام بالحد من انعدام المساواة في سياسات الحكومات.

يتمثل **السبب النهائي** لتطوير مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة في أن النظم الحالية لقياس الدخل والثروات (مثل الاستبيانات الوطنية للأسر) تجمع البيانات بشكل غير منتظم وتتطوي على أخطاء كبيرة في البيانات - لا سيما في إطار الإبلاغ عن الدخل والثروة للأفراد الأشد غنى¹⁵. ويعني ذلك أن البيانات ضعيفة للغاية ونادراً ما يتم تحديثها، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الأشد فقراً، لذا هي تشكل آلية ضعيفة لمساءلة الحكومات. ثمة حاجة إذاً إلى تحسينات ملحة ولموسة في تغطية وتواتر البيانات الوطنية حول مستويات انعدام المساواة.

لقد نوقشت العلاقة بين نتائج مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة ومستوى انعدام المساواة في بلد معين بشيء من التفصيل في تقرير العام الماضي¹⁶. باختصار، لم تكن هذه العلاقة تلقائية، وإنما كانت أشد تعقيداً. فقد أظهرت بعض الدول مثل ناميبيا مستويات عالية جداً من انعدام المساواة ولكنها أبدت كذلك التزاماً قوياً بالحد منها. فيما أخفقت بعض الدول، مثل نيجيريا ذات المستوى المرتفع من انعدام المساواة، في عمل أي شيء حيال هذه المشكلة. وتظهر دول أخرى، مثل الدنمارك، مستويات متفاوتة نسبياً من انعدام المساواة بفضل السياسات التي اتبعتها في الماضي والتي أخذت تحيد عنها بشكل متزايد، مما يؤدي الآن إلى زيادة في مستوى انعدام المساواة. ويصحّ ذلك بالنسبة إلى معظم الدول الغنية ذات المستويات المنخفضة من انعدام المساواة. ومع ذلك، تظلّ دول أخرى، مثل فنلندا، ملتزمة بإبقاء مستويات منخفضة لانعدام المساواة.

التحسينات المدخلة على منهجية مؤشر هذا العام

الرسم 1: مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة 2018 ودعائمه

حقوق العمل والحد الأدنى للأجور

- 1- حقوق العمال والنقابات**
- جهود الحكومة لحماية العمال من خلال القانون والممارسة

2- الحقوق القانونية للمرأة في العمل

- قوانين المساواة في الأجر عن العمل المتساوي
- القوانين ضد التمييز الجندي
- القوانين ضد الاعتصاب
- القوانين ضد التحرش الجنسي
- إجازات الأمومة

3- الحد الأدنى للأجور

- الحد الأدنى للأجور بالعملة المحلية
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

سياسة الضرائب التصاعدية

- 1- تصاعدية الهيكلية الضريبية**
- ضريبة الدخل الفردي والنسب الدنيا/القصى والحدود الدنيا
 - ضريبة الدخل على الشركات
 - ضريبة القيمة المضافة والإعفاءات والحدود الدنيا

2- أثر الإنفاق على انعدام المساواة (معامل جيني)

- نسبة الضريبة على القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة ضريبة الدخل على الشركات من الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة الضريبة الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة إيرادات الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة إيرادات الجمارك من الناتج المحلي الإجمالي

3- جمع الضرائب

- الإنتاجية الضريبية : الضريبة على القيمة المضافة، وإيرادات ضريبة الدخل الفردي وعلى الشركات والخسارة بالمقارنة مع معدلات الناتج المحلي الإجمالي أو الاستهلاك
- الجهد الضريبي مقارنة بالضرائب المتاحة

4- ممارسات ضريبية ضارة

- ممارسات ضريبية ضارة
- قواعد مكافحة التهرب الضريبي
- الدلائل على التأثير السلبي

الاتفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية

- 1- الاتفاق الاجتماعي بالنسبة المنوية من إجمالي الإنفاق**
- الإنفاق على التعليم
 - الإنفاق على الصحة
 - الإنفاق على الحماية الاجتماعية

2- أثر الإنفاق على انعدام المساواة (معامل جيني)

- معامل أثر الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
- معامل أثر الإنفاق على الصحة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
- معامل أثر الإنفاق على الحماية الاجتماعية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

أطلقت النسخة الأولى من مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة في تمّوز/يوليو 2017، وهي تغطي 152 دولة (مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة 2017). وقد نشرت هذه النسخة عمداً بصيغة تجريبية بانتظار تعليقات الخبراء في جميع أنحاء العالم. أدت هذه المدخلات - التي لا تقدر بثمن - إلى إضافة بعض التحسينات الهامة على مؤشر هذا العام (مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة 2018). وتطلّ المنهجية الأساسية دون تغيير يذكر، مع التركيز على المحاور الأساسية الثلاثة ألا وهي الاتفاق والضرائب والعمل. ولكن على مستوى أكثر تفصيلاً، كان ثمة إضافات وتغييرات مهمة¹⁷.

ويتمثل أهم تغيير في إدراج ثلاثة مؤشرات فرعية جديدة، أحدها خاص بالمحور الضريبي واثان حول محور العمل. وكان أحد المخاوف التي عبّر عنها الكثيرون ممن علّقوا على مؤشر العام الماضي هو أننا لم نفكر في مدى تمكين دولة ما للشركات من التهرب الضريبي. ويعني ذلك حصول دول مثل لوكسمبورغ أو هولندا على تصنيف أعلى مما ينبغي. لقد أصبح الدور السلبي الذي تلعبه هولندا كملاذ ضريبي للشركات موضوعاً ساخناً في البلاد، وتضغط أوكسفام وحلفاؤها على الحكومة لاتخاذ خطوات واضحة لوقف ذلك¹⁸. من أجل ذلك أضفنا هذا العام مؤشراً جديداً حول الممارسات الضريبية الضارة لمعالجة هذه القضية.

وفي ما يخص محور العمل، أشار الكثيرون إلى أن حقوق المرأة في العمل تتقوض بشكل أساسي بسبب العنف والتحرش اللذين تتعرض لهما النساء في العمل¹⁹. ويمكن أن تواجه النساء العاملات في بعض الأحيان مستويات أعلى من العنف المنزلي عندما تتمكن من استقلال اقتصادي أكبر²⁰. في الهند على سبيل المثال، تتعرض 6% من النساء (بين 15 و 49 سنة) للعنف الجنسي الزوجي في حياتهن، وقد تعرضت 5% لهذا النوع من العنف في الأشهر الإثني عشرة الماضية²¹. وقد أدى ذلك إلى ظهور مؤشرات جديدة على جودة القوانين المناهضة للتحرش الجنسي والاعتصاب²².

بالإضافة إلى هذه المؤشرات الجديدة، كان ثمة الكثير من العمل المفصل حول تحسين مصادر البيانات، لضمان استخدام أحدث المصادر. عبر جميع المحاور، تم إحراز تقدم كبير في إدراج أحدث البيانات. في مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة لعام 2018، جاءت جميع بيانات الضرائب والبيد العاملة تقريباً من العام 2017 بالمقارنة مع بيانات من عام 2015 في مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة لعام 2017. كما تحسّن متوسط سنوات بيانات الإنفاق على التعليم والصحة من عام 2014 إلى عام 2016، وفي ما يخص الحماية الاجتماعية كان التحسّن من عام 2012 إلى عام 2015. وتتوقف البيانات الخاصة بمؤشر هذا العام عند نهاية عام 2017، ولذلك لم تدرج أي تغييرات في السياسة بدءاً من 2018، على الرغم من أننا نشير إلى أبرزها في النص. كما تمكنا من إضافة خمس دول جديدة هذا العام، ليصل العدد الإجمالي إلى 157 دولة²³.

وتعني هذه التغييرات في المنهجية والتحسينات في جودة البيانات أن المقارنة المباشرة بين مرتبة دولة ما لهذا العام ومرتبته في العام الماضي قد لا تعكس صورة دقيقة لأدائها. وتأتي حركة الدول صعوداً وهبوطاً من حيث مرتباتها نتيجة لمزيج من التغييرات في سياساتها والتغييرات في منهجية المؤشر.

لهذا السبب، لا يركز تحليلنا على مقارنات بسيطة بين نتائج الدول لمؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة لعام 2017 والمؤشر لعام 2018. ومع ذلك، من الممكن مقارنة التغييرات السياسية المحددة بين نسختي مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة، بما فيها مثلاً الزيادات في الإنفاق الصحي، أو التخفيضات في المعدل الأعلى لضريبة الدخل الفردي، أو الزيادة في إجازة الأمومة، لذلك قمنا بتسليط الضوء على هذه النقاط. وننظر أيضاً في بعض الاتجاهات العامة الرئيسية التي نشأت منذ المؤشر الأول للالتزام بالحد من انعدام المساواة.

ما هي النتائج الرئيسية لمؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة؟

يمكن لجميع الدول أن تحسّن أداءها، حتى تلك التي تتّراس القائمة

النقطة الأولى والأهم هي أنه ليس ثمة دولة تؤدي عملها على وجه الكمال، فحتى تلك التي تحتل أعلى القائمة لديها مجال لتحسين أدائها. فمثلاً حتى أفضل الدول، أي الدنمارك، لم تحصل على درجة كاملة ويمكنها بذل المزيد. علاوة على ذلك، تبذل 112 دولة من أصل 157 مدرجة في المؤشر أقل من نصف ما تؤديه أفضل الدول مرتبة.

ما هي الدول ذات الأداء الأفضل؟

يمكن الاطلاع على الترتيب الكامل لمؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة، إلى جانب الترتيب الإقليمي، في الملحق 1 من التقرير الكامل. تظهر الدول العشر الأولى في مؤشر هذا العام في الجدول 1.

الجدول 1: مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة من بين 157 دولة – الدول العشرة الأعلى مرتبة²⁴

التصنيف الإجمالي لمؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة	الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية	السياسة الضريبية التصاعدية	حقوق العمل والحد الأدنى للأجور
الدنمارك	5	2	2
ألمانيا	8	6	4
فنلندا	2	8	11
النمسا	6	9	7
النرويج	14	10	1
بلجيكا	7	5	21
السويد	19	12	5
فرنسا	3	22	16
أيسلندا	24	26	3
اللوكسمبورغ	20	34	8

المربّع 1: الأفضل والأسوأ

تتصدر الدنمارك هذا العام مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة بأعلى الدرجات. لدى الدولة الواقعة في شمال أوروبا بعض أكثر سياسات الضرائب تصاعديّة في العالم. كما أن لديها بعض أفضل سياسات العمل وحماية النساء في مكان العمل.

أما نيجيريا فلا تحسد على موقعها في أدنى المؤشر للسنة الثانية على التوالي مع انخفاض إنفاقها الاجتماعي (على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية) بشكل مخجل، والذي ينعكس في النتائج الاجتماعية السيئة للغاية لمواطنيها. واحد من كل عشرة أطفال في نيجيريا لا يبلغ عامه الخامس²⁵، ولا يذهب أكثر من 10 ملايين طفل إلى المدرسة²⁶ - وستون في المئة من هؤلاء هن من الفتيات²⁷. ويبيّن مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة أن نيجيريا قد شهدت في العام الماضي زيادة في عدد انتهاكات حقوق العمال، فالحدّ الأدنى للأجور لم يرتفع منذ عام 2011 كما ركز الإنفاق الاجتماعي. ويبيّن مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة أنه لا يزال ثمة إمكانية كبيرة لنيجيريا لجمع المزيد من الضرائب²⁸، لذلك فإنها تسجل نتائج سيئة للغاية في هذا الجانب أيضاً. إلا أن بعض التحسّن قد أحرز في هذا المجال في عام 2018، وسوف يظهر ذلك في مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة للعام المقبل. وقد قدّم صندوق النقد الدولي نصيحة واضحة حول أهمية معالجة انعدام المساواة، مشيراً إلى مرتبة نيجيريا في مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة²⁹. وفق ما قاله الرئيس النيجيري فإن معالجة انعدام المساواة أمر مهمّ، لأن انعدام المساواة يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي³⁰. وعلى الرغم من ذلك لم ينجز سوى القليل.

معظم الدول التي تقع مرتبتها على مقربة من أعلى المؤشر هي دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وعلى رأسها لهذا العام الدنمارك. بهذه الطريقة، تكون التصنيفات متشابهة مع تصنيفات مؤشر التنمية البشرية. بفضل المزيد من الثروات الوطنية، تتمتع هذه الدول بمجال أكبر لرفع عائدات الضرائب التصاعديّة لأن هناك المزيد من المواطنين والشركات من أصحاب الدخل الأعلى القادرين على سداد المزيد من الضرائب. وبصورة مماثلة، فإن لدى هذه الدول مجال أكبر لإنفاق تلك الإيرادات على الخدمات العامّة والحماية الاجتماعية. كما تحاول الدول الرائدة معالجة انعدام المساواة في الأجور عن طريق زيادة الحدّ الأدنى للأجور ودعم حقوق العمل وحقوق المرأة. وأخيراً، لدى هذه الدول قطاع غير رسمي أصغر منه في الدول النامية، على الرغم من أن أشكال العمالة غير المستقرة في ازدياد.

بالنسبة إلى معظم الدول الغنيّة، فقد أدخلت مجموعة السياسات الرئيسية التي يقيسها المؤشر في فترة مختلفة تمّ خلالها قبول إجراء ما في هذه المجالات علي أنه العمل الصحيح الذي ينبغي القيام به وتم دفع الأرباح في ما يخصّ التقدّم الاجتماعي والاقتصادي. أما اليوم، في العديد من الدول الغنيّة، فقد تآكل الدعم السياسي لهذه الإجراءات، مع قيام الحكومات في جميع أنحاء العالم الصناعي بالتخلّص من الإنفاق التصاعدي، والضرائب وحقوق العمل (يمكن مراجعة الإطار 4).

معظم الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي حلّت في مراتب عالية في مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة هي دول من أمريكا اللاتينية، وهي أقلّ المناطق تكافؤاً في العالم (يمكن مراجعة الإطار 3). وترأسها الأرجنتين، تليها كوستاريكا والبرازيل. وفي العقد الأخير، في جميع هذه الدول، بذلت الحكومات جهوداً ضخمة للحدّ من انعدام المساواة والفقير من خلال إعادة توزيع الإنفاق (في بعض الحالات) عن طريق زيادة الحدّ الأدنى للأجور. في الأرجنتين، على سبيل المثال، إنخفض معامل جيني من 0.51 في عام 2003 إلى 0.41 في عام 2013³¹ وانخفض معدل الفقر من 23% إلى 5.5%، حيث تحقق 40% من الانخفاض في انعدام المساواة و90% من انخفاض الفقر بسبب سياسات إعادة التوزيع³². لكن للأسف، تحركت الحكومات الجديدة في البرازيل والأرجنتين للعودة عن العديد من هذه السياسات. ففي البرازيل تمّ تجميد الإنفاق الاجتماعي لمدة 20 عاماً³³. وفي الأرجنتين، أدى التقشف الحكومي³⁴ إلى تخفيض كبير في ميزانية الحماية الاجتماعية (يمكن مراجعة الإطار 3)³⁵.

يمكن للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل أيضاً إظهار التزام قوي بالحدّ من انعدام المساواة. ويبيّن الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة في عام 2018 أن ليسوتو، على سبيل المثال، تنفق 14% من ميزانيتها الوطنية على التعليم و12% على الصحة، وتتمتع بهيكلية ضريبية تصاعديّة فضلاً عن سياسات تدريجية بشأن النقابات العمالية وحقوق العمل للمرأة. كما تتمتع جورجيا بإنفاق اجتماعي قوي وتصاعدي وجباية ضريبية تصاعديّة، وقد نفذت زيادات كبيرة في الإنفاق على التعليم. ويمكن للدول المنخفضة الدخل أن تظهر التزاماً قوياً لمعالجة انعدام المساواة. فعلى سبيل المثال، منذ مؤشر عام 2017 للالتزام بالحدّ من انعدام المساواة، زادت إثيوبيا ميزانيتها للتعليم من 22% إلى 23%، وهي سادس نسبة في العالم. وقد أدى هذا الارتفاع المستمر في الاستثمار إلى ارتفاع أعداد الأطفال الملحقين بالمدارس ارتفاعاً ملحوظاً³⁶.

تظل ناميبيا واحدة من أعلى الدول الأفريقية مرتبة في المؤشر وهي خامسة بين الدول متوسطة الدخل. إنها مثال جيد على الفرق بين تصنيف مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة والمقاييس التقليدية لانعدام المساواة. وعلى الرغم من كونها واحدة من أكثر الدول

انعداماً للمساواة في العالم، يعكس ارتفاع مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة التزام الحكومة الناميبية بالحدّ من انعدام المساواة، لا سيّما من خلال مستويات الإنفاق الاجتماعي المرتفعة (مع توفير التعليم الثانوي المجاني لجميع الطلاب) وبعض أكثر سياسات الضرائب تصاعديّة. وقد اعترف بالتزامها الاقتصادي جوزيف ستيغليتز وغيره، وعلى الرغم من أن انعدام المساواة لا يزال مرتفعاً للغاية، فقد استمرّ في التقلّص منذ عام 1993 ولم تعد أكثر دول العالم انعداماً للمساواة³⁷. منذ مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2017، زادت الحكومة الإنفاق على الحماية الاجتماعية ورفعت أيضاً الحدّ الأدنى للأجور بشكل كبير، وأظهرت دراسة جديدة أن سياساتها الضريبية وسياسة الإنفاق تحدّان من انعدام المساواة بشكل كبير³⁸.

ما هي الدول التي عملت على تحسين أدائها منذ السنة الماضية؟

في حين أننا لا نستطيع إجراء مقارنة عامة لتصنيفات العام الماضي مع هذا العام بسبب التحسينات في المنهجية، فقد تمكنا من إجراء تحليل مفصّل للدول التي اتخذت خطوات سياسية إما إيجابية أو سلبية كبيرة. المثال الأكثر إيجابية هذا العام عبر المحاور الثلاثة يأتي من **كوريا الجنوبية**.

الإطار 2: ظهر التزام حقيقي بالحدّ من انعدام المساواة - كوريا الجنوبية

تولّى الرئيس مون جاي ان منصبه في أوائل عام 2017، ووعد بمعالجة انعدام المساواة في كوريا الجنوبية. كانت مستويات انعدام المساواة في البلاد تتزايد بسرعة. وعلى مدى العقدين الماضيين، كان نمو دخل الأفراد الأشدّ فقراً راکداً بينما ارتفع دخل الأفراد الأكثر غنى الذين يشكلون 10% بنسبة 6% سنوياً بحيث أصبحوا يمتلكون الآن 45% من الدخل القومي³⁹. وتحتلّ كوريا الجنوبية المركز الثاني في أسفل دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في إطار مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة. وسعيًا منه إلى تقليص انعدام المساواة وزيادة النمو الشامل، عمل مون علي جميع المحاور الثلاثة التي يقيسها المؤشر. فقد التزم بزيادة هائلة في الحدّ الأدنى للأجور، ورفعته في سنة ولايته الأولى بنسبة 16.4%⁴⁰.

كما قام أيضاً بزيادة الضرائب على أكبر الشركات وأكثرها ربحية في كوريا الجنوبية، حيث رفع معدل الضريبة على دخل الشركات من 22% إلى 25%، الأمر الذي يتوقع أن يرفع العائدات بقيمة 2.3 مليار دولار سنوياً⁴¹. كما رفع ضريبة الدخل لأصحاب الدخل الأعلى، وهي خطوة حظيت بدعم 86% من الكوريين⁴².

وأخيراً، شرع في برنامج لتوسيع نطاق الإنفاق على الرعاية الاجتماعية. تتمتع كوريا الجنوبية بواحد من أقل مستويات الإنفاق على الرعاية الاجتماعية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي⁴³. كما رفع الرئيس مون الإنفاق، بما في ذلك توفير منح شاملة لدعم الأطفال⁴⁴.

وفي خطاب ألقاه الرئيس مون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 سبتمبر 2017، صرّح بما يلي: "حتى الآن، تتخذ حكومتي تدابير جريئة لتغيير النموذج الاقتصادي من أجل معالجة أوجه انعدام المساواة الاقتصادية التي تقف في طريق النمو والتماسك الاجتماعي ... هذا ما نسميه "اقتصاد محوره الناس"⁴⁵.

كما يظهر مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2018 أن ثمة عدداً كبيراً من الحكومات الأخرى التي اتخذت خطوات واضحة في واحد أو أكثر من مجالات سياسة الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة منذ مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2017، مما يدلّ على أن التقدّم يمكن تحقيقه. وتبرز في ذلك **إندونيسيا** بفضل إجراءاتها لزيادة الحدّ الأدنى للأجور بشكل كبير وتحقيق المساواة في جميع أنحاء البلاد، وفي زيادة الإنفاق على الصحة للمساعدة في تمويل التحرك نحو التغطية الصحية الشاملة - على الرغم من أنها تشكل 7% من ميزانية الحكومة - وتحتاج إندونيسيا إلى زيادة ذلك بدرجة كبيرة في السنوات القادمة لتوفير الرعاية الصحية للجميع. وقد رفعت **منغوليا** و**غويانا** ضرائب الدخل بشكل كبير على أصحاب الدخل العالية، ورفعت **مالى** و**كولومبيا** الضرائب على الشركات بدرجة كبيرة. كما زادت كولومبيا الإنفاق الصحي، رغم أن خصخصة القطاع الصحي وفضائح الفساد تقوّض قيمة هذه الزيادة⁴⁶. كما مدّدت **كولومبيا** إجازة الأمومة. وزادت **موزامبيق** إجازة الأمومة بنسبة 50%.

زادت **آيسلندا** الحماية الاجتماعية زيادة كبيرة، وأقرّت قانوناً يلزم الشركات بالحصول على شهادة رسمية بأنها تدفع أجور النساء والرجال على قدم المساواة⁴⁷. كما زادت كل من **غينيا** و**ليبيريا** الإنفاق على التعليم بشكل كبير، على الرغم من أنه في حالة ليبيريا، من المحتمل أن يكون ذلك مرتبطاً بالتوجه المثير للجدل نحو خصخصة التعليم الابتدائي⁴⁸.

اتخذ الرئيس الجديد لسيراليون، يوليوس مادا ، بعض الخطوات الواعدة لمعالجة انعدام المساواة. فرفع الحد الأدنى للأجور، وكذلك ضريبة الدخل الفردي، والخطوات الجديدة المتخذة لتحسين تحصيل الضرائب، بما في ذلك إلغاء الحوافز الضريبية غير الضرورية. وتعتبر خطواته الأخيرة لجعل التعليم الابتدائي مجانياً مشجعة بشكل خاص⁴⁹.

ما هي الدول ذات الأداء الأسوأ؟

الجدول 2: مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة من بين 157 دولة – الدول العشر في أدنى المؤشر

التصنيف الإجمالي لمؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة	الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية	السياسة الضريبية التصاعدية	حقوق العمل والحد الأدنى للأجور
بنغلاديش	146	103	148
سنغافورة	91	157	71
جمهورية لاوس	153	44	146
مدغشقر	135	142	143
بوتان	81	153	147
سيراليون	143	132	150
تشاد	145	138	154
هايتي	133	145	156
أوزبكستان	42	156	132
نيجيريا	157	104	133

تختلف درجة استخدام الدول الغنية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لسياسات الحكومة في التعامل مع انعدام المساواة بشكل كبير. فالولايات المتحدة وإسبانيا، من بين الاقتصادات الرئيسية على سبيل المثال، هي بأسفل قائمة الدول الغنية في مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة.

وكما يوضح هذا التقرير، يمكن العديد من الدول متوسطة الدخل بذل المزيد للتعامل مع انعدام المساواة أكثر مما تفعله حالياً. فعلى سبيل المثال، تعدّ إندونيسيا اليوم أكثر ثراءً من حيث دخل الفرد مقارنةً بالولايات المتحدة الأمريكية عندما أقرت قانون الضمان الاجتماعي في عام 1935⁵⁰. إلا أن إندونيسيا تتمتع بواحد من أدنى معدلات تحصيل الضرائب في العالم بنسبة لا تتجاوز 11% من الناتج المحلي الإجمالي؛ وقد جعلت وزيرة المالية الجديدة ذلك من أولوياتها⁵¹. وقد أوضحت مؤخراً ورقة بحثية من مركز التنمية العالمية أن معظم الدول النامية يمكنها، إن شاءت، أن تجمع موارد كافية من الضرائب للقضاء على الفقر المدقع⁵². وهذا ما تؤكد أبحاث أوكسفام السابقة حول انعدام المساواة في دول BRIC (هو اختصار يشير إلى بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين) ، وتركيا وجنوب أفريقيا⁵³.

كما تسير الأمور في الهند بشكل سيئ للغاية، إذ تحتل المرتبة 147 من بين 157 دولة لجهة التزامها بالحد من انعدام المساواة - وهو وضع مقلق للغاية بالنظر إلى أن تعداد مواطنيها يبلغ 1.3 مليار شخص، يعيش العديد منهم في فقر مدقع. ووفق حسابات أوكسفام، إذا خفضت الهند نسبة انعدام المساواة بمقدار الثلث، فإن أكثر من 170 مليون شخص لن يظلوا فقراء⁵⁴. ينخفض الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية بشكل مؤلم وغالباً ما يأتي علي حساب دعم القطاع الخاص⁵⁵. ولطالما نظم المجتمع المدني الحملات للدعوة إلى زيادة الإنفاق⁵⁶. ويبدو الهيكل الضريبي تصاعدي بشكل معقول على الورق، ولكن في الواقع لا يتم جمع الكثير من الضرائب التصاعدية على الدخل المرتفعة مثلاً. أما في ما يتعلق بحقوق العمال واحترام المرأة في مكان العمل، يسوء أداء الهند أيضاً، الأمر الذي يعكس حقيقة أن غالبية القوى العاملة مستخدمة في القطاعات الزراعية وغير الرسمية، والتي تفتقر إلى التنظيم النقابي وإرساء الحقوق الجندرية.

الإطار 3: أمريكا اللاتينية - تتخذ منعطفاً خاطئاً⁵⁷

في السنوات الخمس عشر الماضية، خالفت أمريكا اللاتينية كمنطقة هذا الاتجاه من حيث الحدّ من انعدام المساواة. وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات بالطبع، إلا أن حكومات البرازيل وأوروغواي وبوليفيا والإكوادور ودول أخرى صاغت سياسات قوية لمعالجة انعدام المساواة، في الغالب عن طريق زيادة الإيرادات العامة والإنفاق الاجتماعي، وفي بعض الدول، من خلال رفع الحدّ الأدنى للأجور. وينعكس ذلك في مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة حيث يحتل عدد من دول أمريكا اللاتينية مرتبة عالية نسبياً.

ومع ذلك، فإن التباطؤ الاقتصادي العالمي منذ عام 2010 والانخفاض في أسعار السلع الأولية (التي تعتمد عليها العديد من الدول في المنطقة) أدى إلى زيادة معدلات الفقر منذ عام 2015. وفي بعض الدول، إقترن هذا الأمر بتحويل الحكومة تجاه الوسط اليميني، حيث اهتمام أقلّ بمسألة الحدّ من انعدام المساواة. ونتيجة لذلك، أخذ الحدّ من انعدام المساواة يتباطأ بالفعل.

لا يزال تأثير هذه التغييرات في السياسة يظهر في البيانات. فبياناتنا لهذا العام لمنطقة أمريكا اللاتينية تعود لعام 2015، لذا قبل أن تصبح هذه التخفيضات نافذة المفعول سوف تظهر في التكرارات اللاحقة. من المرجح أن تبدأ الدول التي تتخذ إجراءات ارتدادية بالهبوط في المؤشر ما لم تقم بتغييرات أخرى في السياسة، وسوف تبدأ في إظهار التناقضات مع تلك الدول في أمريكا اللاتينية التي لا تزال على مسار تقديمي.

هذه ليست سوى بعض من القصص العديدة وراء الأرقام في مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة. هناك، بالطبع قصة لكلّ دولة، ونحن نشجع القراء على مشاركتها معنا⁵⁸.

ما هي الدول التي تفاقم وضعها منذ العام الماضي؟

مرتبة سنغافورة الآن في أدنى عشر دول في العالم من حيث الحدّ من انعدام المساواة. ويرجع ذلك جزئياً إلى إدخال المؤشر الجديد المتعلق بالممارسات الضريبية الضارّة، لأن سنغافورة لديها عدد من هذه المؤشرات⁵⁹. فقد زادت ضريبة الدخل الفردي بنسبة 2%، لكن المعدل الأقصى لا يزال منخفضاً للغاية عند 22% لأصحاب الدخل الأعلى. وبصرف النظر عن الضرائب، فإن تدني مترتبها يرجع أيضاً إلى المستوى المنخفض نسبياً للإنفاق الاجتماعي العام - حيث ينفق 39% فقط من الميزانية على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مجتمعين (بعد كوريا الجنوبية وتايوان بنسبة 50%). وفي محور العمل، لا توجد قوانين تمنح المرأة أجراً مساوياً بأجر الرجل أو لعدم التمييز ضدها؛ فيما تظلّ قوانينها بشأن كل من الاغتصاب والتحرش الجنسي غير كافية. وليس ثمة حدّ أدنى للأجور، باستثناء عمال النظافة وحراس الأمن.

أما المجر فقد خفضت هذا العام معدل الضريبة على الشركات إلى النصف ليصل إلى 9% فقط، وهو أدنى مستوى في الاتحاد الأوروبي. كما زادت بها انتهاكات حقوق العمال، وانخفض الإنفاق على الحماية الاجتماعية. وخفضت كل من كرواتيا ومصر معدلاتهما القصوى من ضريبة الدخل على الأفراد والشركات⁶⁰.

وأجرت منغوليا أكبر خفض في الإنفاق على الحماية الاجتماعية. لقد أجبرها صندوق النقد الدولي مؤخراً على إنهاء المعاشات الشاملة عن الأطفال، لذا قد يكون هناك المزيد من التخفيضات على الطريق⁶¹. كما خفضت جمهورية الكونغو الديمقراطية الإنفاق على التعليم والصحة.

ما هي بعض الاتجاهات العامة الناشئة عن مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة؟

إجمالاً، ارتفع متوسط نسب الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية الثلاثة الرئيسية لمكافحة انعدام المساواة بشكل هامشي منذ إعلان الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2017، وذلك من 43.15% إلى 43.22% من إجمالي الإنفاق. الدول التي زادت إنفاقها هي غينيا وجورجيا وموريتانيا وسانت لوسيا وساوتومي أند برينسيبي وأنغولا وأوكرانيا وكازاخستان ولبييريا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية. في منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، كانت الدول الصاعدة هي آيسلندا والبرتغال وسلوفينيا.

• ارتفع الإنفاق على التعليم من الميزانيات الحكومية في المتوسط من 14.7% إلى 14.8%. وسجلت جورجيا وسانت لوسيا وغينيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والجمهورية الدومينيكية وليبيريا وأوروغواي وساو تومي وبرينسيبي وبوتان والكاميرون زيادات كبيرة. أما جمهورية الكونغو الديمقراطية وفانواتو وسنغافورة فقد شهدت بعض أكبر الانخفاضات.

• وارتفع الإنفاق على الصحة من الميزانيات الحكومية من 10.36% إلى 10.6%، مع زيادات كبيرة في كازاخستان وكولومبيا ولبنان وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية واندونيسيا. وكانت أستراليا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من بين الدول التي أجرت تخفيضات كبيرة في الإنفاق الصحي.

• يبدو أن الإنفاق على الحماية الاجتماعية ظل على حاله بنسبة 18.5 في المائة في المتوسط. ضمن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، زادت آيسلندا وأستراليا وقبرص ولاتفيا والبرتغال من إنفاقها. ومنذ تنصيب حكوماتها الجديدة، زادت كوريا الجنوبية واندونيسيا من إنفاقها على الحماية الاجتماعية. وشهدت الصين ومنغوليا وصربيا بعض أكبر الانخفاضات في الإنفاق.

ويمكن الاطلاع على الدول العشر الأكثر إنفاقاً والعشر الأقل إنفاقاً 10 في كل مجال من مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية في القسم 1 الخاص بالإنفاق الاجتماعي. كما ارتفع تأثير الإنفاق على انعدام المساواة إلى حد ما، الأمر الذي قد يؤدي إلى خفض تصنيف جيني الوطني بنسبة 18%، مقارنة بنسبة 17.7% في مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة لعام 2017⁶².

وكان أيضاً ثمة تقدم مختلط لجهة جعل الضرائب أكثر تصاعدياً:

• في ما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، قام عدد قليل من الدول بخفضها في العام الماضي (البرازيل ورومانيا وترينيداد)، لكن عدداً كبيراً قام برفعها (لا سيما كولومبيا وسري لانكا). وبالإضافة إلى ذلك، جعلت بضع دول، مثل بوركينا فاسو والسنغال، الإعفاء من الضرائب على القيمة المضافة لصالح الفقراء، ورفعت كمبوديا الحد الأدنى لدفع الضريبة على القيمة المضافة، مما أدى إلى إعفاء صغار التجار. عموماً، انخفض متوسط الضرائب على القيمة المضافة قليلاً إلى 15.5%.

• في ما يخص ضريبة الدخل على الشركات، انخفض متوسط المعدلات العالمية بشكل طفيف جداً، من 24.65% إلى 24.48%. وعلى الرغم من أن 15 دولة خفضت معدلات ضرائب الدخل على الشركات في عام 2017 مقارنة بعشر دول فقط، إلا أن بعض هذه التخفيضات اقتصرت على الشركات الأصغر حجماً (على سبيل المثال في أستراليا) الأمر الذي يمكن أن يكون إيجابياً⁶³، وكانت معظم التخفيضات صغيرة نسبياً عند أقل من 25%. وتميل ضرائب الدخل على الشركات تلك إلى أن تكون أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية⁶⁴. وتبرز المجر باعتبارها الأسوأ أداءً إذ خفضت ضرائب الدخل على الشركات من 19% إلى 9%، لكن العديد من الدول الأخرى قد بدأت بالتدرج في إدخال تخفيضات على مدى السنوات الأربع إلى الثماني الماضية، ما أدى إلى تخفيضات كبيرة بمرور الوقت في إسرائيل والنرويج وباكستان وإسبانيا والمملكة المتحدة. ومن ناحية أخرى، كانت كولومبيا ومالي والأردن واليونان وبيرو من بين الدول التي رفعت الضرائب. إلا أن هذه التغييرات تبدو ضئيلة جداً أمام التخفيضات الفيدرالية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2018 والتي انخفضت من 35% إلى 21%. سيظهر هذا التغيير في مؤشر العام المقبل للالتزام بالحد من انعدام المساواة، وسيكون السؤال الرئيسي ما إذا كانت العديد من الدول ستخضع حذوها (حتى الآن، استناداً إلى رموز الضرائب لعام 2018، يبدو أن العكس هو الحال، إذ خفضت الأرجنتين وبلجيكا فقط ضرائب الدخل على الشركات فيما رفعتها بوركينا فاسو والإكوادور وكوريا الجنوبية ولاتفيا وتايوان).

• في ما يتعلق بضريبة الدخل الفردي، ارتفع متوسط الضرائب الأعلى بشكل طفيف للغاية من 30.5% إلى 30.8% في عام 2017. كان من بين الحكومات التي فرضت أعلى النسب في العامين 2016-2017 منغوليا وغيانا وأوروغواي والنمسا وجنوب أفريقيا وجامايكا وزامبيا. ومن ناحية أخرى، خفضت كل من تشيلي وكرواتيا ومصر ضرائبها المرتفعة. أما الدول التي رفعت معدلات الضريبة على الدخل الفردي في عام 2018 (وهي غير ممثلة في مؤشر هذه السنة، ولكن ستكون كذلك في العام القادم) فتشمل بربادوس وكولومبيا ووغانا وكوريا الجنوبية ولاتفيا (التي انتقلت من الهيكلية الضريبية الموحدة إلى التصاعدي)، والفلبين وسري لانكا. وما زالت هناك دولتان اثنتان لا تفرضان أي ضرائب فردية أو على الشركات هما (فانواتو والبحرين) واثنتان أخريان لا تفرضان أي ضرائب فردية (هما جزر المالديف وعمان)، وتعتمد جميعها نظاماً ضريبياً تنازلياً جداً.

ولكن في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات الضرائب، انخفضت الفاعلية في تحصيل ضرائب الدخل الأكثر تصاعداً. وانخفضت فاعلية جمع الضرائب التي تقاس بالإنتاجية بنحو 3%. ومن ناحية أخرى، تمكنت دول مثل لوكسمبورغ وتوغو وفيجي واليابان وبوليفيا وأوكرانيا من تحسين تحصيل الضرائب بشكل كبير في عام 2017.

وبسبب هذا التحصيل الضعيف، إنخفض تأثير الضرائب على انعدام المساواة أيضاً، بحيث من المرجح أن تحدّ الضرائب من انعدام المساواة بنسبة 2.7% فقط، بعد أن كانت هذه النسبة 3.5% في العام الماضي. من الواضح أنه يمكن بذل المزيد من أجل تحسين أثر الضرائب على الحدّ من انعدام المساواة. وعلى نحو أكثر إيجابية، تمكنت دول مثل المغرب والصين وأوكرانيا من جعل تحصيلها الضريبي الأقل تنازلية، من خلال جمع المزيد من الضرائب التصاعدية.

فيما يتعلّق بالعمل، يبقى جُلّ الوضع من دون تغيير، ولكن كان ثمة تغييرات إيجابية لجهة الحدّ الأدنى للأجور منذ العام الماضي:

• في ما يتعلّق بحقوق العمال، أفادت جامعة العمل العالمية أنه كان ثمة تحسّن طفيف في تصنيف الدول من 4.107 إلى 4.165 على مقياس من 1 إلى 10.65 ويرجع ذلك بالكامل تقريباً إلى الدول التي خفضت عدد الانتهاكات القانونية لحقوق النقابات العمالية والعمّال. من ناحية أخرى، لم تقم أي من الدول فعلياً بتحسين قوانينها، ولم تغبّر أي من الدول التي تحظر قوانينها النقابات العمالية المستقلة (بيلاروس والصين وغينيا الاستوائية وإريتريا وإيران والعراق وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وليبيا وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان وفيتنام).

• أما في ما يتعلّق بحقوق المرأة في العمل، فإن عدداً قليلاً نسبياً من الدول - فقط بربادوس وليبيريا وليتوانيا - قد أدخلت قوانين أقوى لمكافحة التمييز وتحقيق المساواة في الأجر على التوالي منذ عام 2015. وتبقى 27 و23 دولة على التوالي من دون مثل هذه القوانين. وبخلاف حقوق العمل العامة، لا يوجد نظام عالمي لقياس ما إذا كانت هذه القوانين تُطبق بالفعل من أجل تحسين حياة النساء⁶⁶ (بما فيها القوانين التي تم قياسها في مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2018 الجديد بشأن العنف ضد المرأة).

• لقد تمّ إحراز الكثير من التقدّم في ما يخصّ إجازة الأمومة، مع وجود تحسينات في 13 دولة على الأقل، ومن أبرزها بوتان والهند اللتان ضاعفتا إجازة الأمومة والأبوة في عامي 2016 و2017 على التوالي. أما موزمبيق فرفعت إجازة الأمومة بنسبة 50%. و سوف ترفع باراغواي نسبة المستحقات المدفوعة مسبقاً من 75% إلى 100% إعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وزادت كولومبيا وجمهورية الدومينيكان وإسرائيل إجازات الأمومة بفترات صغيرة (على الرغم من أن جمهورية الدومينيكان قد استغرقت 15 عاماً منذ التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية ذات الصلة)، وأدخلت قبرص إجازة أبوة لمدة 14 يوماً. وبالمقارنة مع عام 2016، زادت إسبانيا إلى أكثر من الضعف إجازة الأبوة إلى 35 يوماً في عام 2017، مضيفة أسبوعاً آخر في عام 2018. ورفعت نيوزيلندا إجازة الأمومة تدريجياً من 18 إلى 26 أسبوعاً بحلول عام 2022، وثمة جهود برلمانية مستمرة في غيانا والفلبين للوصول إلى نفس المستويات. ولا يزال ثمة خمس دول (هي ليسوتو وبابوا غينيا الجديدة وسورينام وتونغا والولايات المتحدة الأمريكية) لا تمنح إجازة أمومة/أو أبوة قانونية مدفوعة الأجر لجميع الموظفين.

• زادت أكثر من نصف الدول الحدّ الأدنى للأجور بسرعة فاقت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل الزيادات الأكبر تلك التي حدثت في كوريا وإندونيسيا (اللّتين رفعتا الحدّ الأدنى للأجور بنسبة 16% و9% على التوالي) وفي بوركينا فاسو ومدغشقر ومالي وغامبيا وكيريباتي وسيراليون وتيمور الشرقية وإكوادور والسلفادور و كوستاريكا. كما قام عدد قليل من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برفع الحدّ الأدنى للأجور بشكل كبير ومنها البرتغال ومالطا واليابان. وتتخذ دول أخرى خطوات جدية لتغيير أنظمتها: إذ تسعى إندونيسيا مثلاً إلى مساواة الأجور من خلال رفعها بسرعة أكبر في المناطق الأشدّ فقراً، فيما استكملت النمسا مفاوضاتها المتعلقة بالصناعة بحدّ الأدنى للأجور على مستوى البلاد في العام الماضي، وأدخلت الهند حدّاً أدنى على المستوى الوطني للحدّ من الاختلافات الإقليمية. أما الدول الأخرى فهي في طور إدخال الحدّ الأدنى الوطني للأجور (المخطط له في جنوب أفريقيا مثلاً لعام 2019 ولا يزال محتواه محلّ جدل ساخن) أو أقلّ بالنسبة لبعض القطاعات (مثل قطاع النسيج في كمبوديا). وهذا يضغط على الدول التي لا تملك حدّاً أدنى للأجور حتى الآن (مثل جيبوتي وجنوب السودان) أو التي تحدّه في قطاعات معينة فقط (مثل كمبوديا وسانت لوسيا وسنغافورة وتونغا والأردن).

علاوة على هذه الاتجاهات منذ العام الماضي، لا تزال الاستنتاجات العامة التالية من عام 2017 قائمة:

• تتمتع العديد من الدول بأداء جيّد نسبياً في ما يخصّ الإنفاق الاجتماعي. في المتوسط العام لجميع الدول البالغ عددها 157 تتفق هذه الدول أكثر على الحماية الاجتماعية (18% من الميزانيات الإجمالية) منها على التعليم (14.8%) أو على الصحة (10.6%). ولا يزال متوسط مستويات الإنفاق على التعليم والصحة أقلّ بكثير من الالتزامات السياسية التي وقعت عليها العديد من الدول، كجزء من إعلان أوجا وإنشيوين (20% و15% على التوالي)⁶⁷. وفي معظم الدول ذات الدخل المنخفض أو المنخفض-المتوسط، لا يزال الإنفاق على الحماية الاجتماعية أقلّ بكثير من المستويات اللازمة لتأمين الحدّ الأدنى للحماية الاجتماعية الأساسية، على النحو الذي قدرته لجنة باشليه (3-5% من الناتج المحلي الإجمالي)⁶⁸. ولا تزال معظم الدول في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى زيادة إنفاقها على المحاور الثلاثة بشكل كبير.

• لا يزال أداء العديد من الدول سيئاً جداً لجهة ضمان عودة إنفاقها الاجتماعي بالفائدة على أشد مواطنيها فقراً وبالتالي على الحد من انعدام المساواة. في 85 دولة من أصل تلك التي تم تحليلها، يعمل الإنفاق الاجتماعي على تقليل معامل جيني بأقل من العُشر. وتحتاج الدول إلى بذل المزيد من الجهد لضمان وصول إنفاقها الاجتماعي إلى مواطنيها الأشد فقراً من خلال توفير خدمات عامة ومجانية، وهي الطريقة الفضلى للحد من انعدام المساواة.

• وفي ما يتعلق بالضرائب، تراجعت الضرائب على الشركات بشكل طفيف لدى مقارنة مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة لهذا العام بالعام الماضي، كما أن عدداً من الدول ذات الأهمية الاقتصادية قد بادرت بالفعل - أو أنها تخطّط - لخفض معدلات الضريبة على الشركات، مع استمرار السباق نحو القاع على معدلات الضرائب على الشركات. ارتفعت الضرائب على الدخل الفردي قليلاً، لكن التوجهات طويلة الأمد غير واضحة بعد. من أجل قلب السباق نحو الأسفل يجب جعل كل من ضريبة الدخل الفردي والضريبة على الشركات أكثر تصاعدياً وضمان معدلات تحصيل أعلى من الأفراد والشركات الأكثر ثراءً. وقد كُفّت معدلات الضريبة على القيمة المضافة الأكثر تصاعداً عن الارتفاع، إذ وصلت إلى مستويات عالية في العديد من الدول. لا بد من التحقق ما إذا كانت دول أخرى سوف تستنسخ تخفيضات ضريبة الدخل الضخمة المعلنة في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2018. ويبقى من الضروري، في العديد من الدول، ضمان ارتفاع معدلات الضرائب التصاعديّة، وجعل الضريبة على القيمة المضافة أقلّ تنازلاً من خلال إعفاء المواد الغذائية الأساسية وصغار التجار.

• كما يسوء أداء بعض الدول للغاية لجهة تحصيل ضرائب الدخل على الأفراد والشركات، مع تدني متوسط مستويات التحصيل دون 15% مقارنة بنسبة 40% للضريبة على القيمة المضافة. ولتحسين الأثر على الحد من انعدام المساواة، يتعين على الدول أن تجمع نسبة أعلى بكثير من ضرائبها المتاحة على دخل الشركات والأفراد، وذلك عن طريق فرض قيود على إعفاءات الشركات الكبرى والاستقطاعات للأفراد الأثرياء، وإعادة التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية وإنهاء حقبة الملاذات الضريبية.

• في ما يتعلق بالعمل، يتجاوز متوسط الحد الأدنى للأجور بالكاد نصف الناتج المحلي الإجمالي للفرد. أكثر من 80% من الدول البالغ عددها 157 دولة لديها قوانين تفرض المساواة في الأجور وعدم التمييز في التوظيف بحسب الجنس (وهو رقم أعلى بكثير من العام الماضي بسبب البحث الأولي الجديد). ولكن ثمة 45% و 40% دولة على التوالي تملك قوانين مناسبة حول التحرش الجنسي والاعتصاب، وتطبق قوانين المساواة بين الجنسين هذه بشكل سيئ في جميع الدول تقريباً. وصل تصنيف الدول إلى 6.4 من 10 (في المتوسط) على أساس مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة في ما يخص حقوق العمل، مع تصنيف أقل بكثير على التطبيق بالمقارنة مع مجرد وجود القوانين. بالإضافة إلى ذلك، لا يملك 8% من القوة العاملة في جميع أنحاء العالم أيّاً من حقوق العمال لأنهم أصلاً عاطلون عن العمل، في حين أن 38% غالباً ما يتمتعون بحقوق العمل الدنيا لأنهم يعملون في القطاع غير الرسمي. ولا يتمتع 35% آخرون سوى بحقوق محدودة بسبب عقود التوظيف غير المعيارية. على الدول أن ترفع من الحد الأدنى للأجور، وأن تعزز قوانين المساواة الجندرية، وأن تطبق قوانين حقوق العمل بشكل أكثر صرامة، وأن تجعل حقوق العمال والحد الأدنى للأجور يشمل الموظفين بموجب عقود غير معيارية.

وتتفاوت الأنماط بشكل كبير بالنسبة للدول ذات مستويات الدخل المختلفة.

• تتفق الدول النامية 16 في المائة من ميزانياتها على التعليم، مقارنة بنسبة 12 في المائة فقط لدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولكن كلما انخفض دخل الدولة، انخفض إنفاقها على الصحة (8% بالنسبة للدول منخفضة الدخل مقارنة بنسبة 15% في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) وعلى الحماية الاجتماعية (7% بالنسبة للدول منخفضة الدخل مقارنة بنسبة 37% في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

• وغالباً ما تفرض الدول النامية (خاصة الدول ذات الدخل المنخفض) نظاماً ضريبياً أكثر تصاعدياً على الورق فقط من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بسبب إعفاءات الضريبة على القيمة المضافة للسلع الأساسية وصغار التجار، وارتفاع معدلات الضرائب على الشركات. ومع ذلك، فإن دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحد من انعدام المساواة بشكل أكثر فاعلية لأنها تتفوق في جمع الضرائب على الدخل. وتختلف أولويات الدول وفقاً لمستوى دخلها: على الدول النامية (ولا سيما الدول المتوسطة الدخل) أن تجمع المزيد من ضرائب الدخل على الأفراد والشركات؛ كما تحتاج دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تحسين هيكليتها الضريبية (تعزيز الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة لصالح الفقراء وقلب السباق إلى القاع على معدلات الضرائب على الشركات)؛ كما يجب على دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدول المتوسطة الدخل إنهاء الممارسات الضريبية الصارخة التي تؤثر على قدرة الدول الأخرى على تحصيل ضرائب الشركات.

• إن تصنيف دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عموماً أعلى بكثير من تصنيف الدول النامية في مجال العمل والحقوق الجندرية - وخاصة فيما يتعلق بوجود قوانين ذات صلة وإجازة الأمومة المدفوعة الأجر. ومن ناحية أخرى، فإن الدول ذات الدخل المنخفض تحقق أفضل أداء في ما يخص الحد الأدنى القانوني للأجور، وذلك بسبب رفع الحد الأدنى للأجور من الحكومات بعيدة النظر (وإن كان من المحتمل أن يقوضها ضعف التطبيق). ولا يزال عدد كبير من الدول النامية بحاجة إلى اعتماد وتطبيق قوانين تكفل حقوق العمل والحقوق الجندرية، في حين يتعين على العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدول المتوسطة الدخل التركيز على زيادة الحد الأدنى للأجور.

القيود على مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة

لا يمكن أن يكون مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة سوى أداة بسيطة تعطي مقياساً واحداً لكيفية مكافحة الدول لانعدام المساواة. وتناقش الأقسام التالية القيود المحددة لكل من المحاور الثلاثة، ولكن هناك أيضاً بعض القيود العامة التي تجدر الإشارة إليها هنا.

من المفروغ منه أنه لا يمكن المؤشر أبداً أن يحل محل المعرفة المحددة للسياق ومسيرة كل دولة على طريق الحدّ من انعدام المساواة، أو لتحليل مفصّل لمقترحات كل حكومة أو مواقفها. وحيثما أمكن الأمر، عملت كل من المنظمة الدولية لتمويل التنمية وأوكسفام مع زملاء في كل دولة لضمان التمثيل الأكثر دقة لجهود حكوماتهم، وفي العديد من الدول، تواصل أوكسفام العمل على إعداد تقارير قطرية مفصلة عن انعدام المساواة أكثر شمولاً بكثير. وفي الأداة الإلكترونية المصاحبة للمؤشر، أضفت العديد من الدول أقساماً سردية إضافية مع روابط للعمل الذي تقوم به لمكافحة انعدام المساواة على المستوى الوطني.

ولكن، في إطار مؤشر بهذا الحجم، قد يتم الإشادة ببعض الدول الفردية بصورة غير عادلة (أنظر الإطار 4)، بينما قد تنمّ دول أخرى بشكل غير عادل. ولكن بشكل عام، يرى كل من المنظمة الدولية لتمويل التنمية وأوكسفام أن المؤشر يوفر ركيزة صلبة يمكن من خلالها قياس مدى التزام الحكومات بمعالجة أزمة انعدام المساواة.

الإطار 4: العيش على أمجاد الماضي - متى لا يعود الالتزام التزاماً؟

وصفت المنظمة الدولية لتمويل التنمية وأوكسفام هذا المؤشر بمؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لأننا نريد إبراز الدور الهادف والمحفز الذي يمكن أن تضطلع الحكومات به في معالجة انعدام المساواة. إلا أن المسألة لا تخلو من المشكلات. فعلى الرغم من أننا نستخدم أحدث البيانات، يمكن أن تغطي بعض الحكومات بالإشادة بالتزاماتها بناءً على سياسات أو مقاربات وضعتها إداراتها السابقة. وفي بعض الحالات، تعارض الحكومات الحالية هذه السياسات بشدة وتسعى إلى التراجع عنها. وفي عدد كبير من الدول الغنية، عدد من السياسات التي كانت تعمل بشكل جيد كانت قد صيغت في حقبة سابقة، وهي الآن عرضة لخطر شديد. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، في حين أن السمات الرئيسية لدولة الرفاهية مثل الخدمات الصحية على المستوى الوطني لا تزال قائمة وتساهم في تصنيف جيد نسبياً، كانت الحكومات الأخيرة من جميع الأطراف معنية بشأن الحدّ من انعدام المساواة كهدف محدد للحكومة⁶⁹. وقد أبرز بعض المحللين كيفية إسهام السياسات الضريبية الحالية والتخفيضات التي أدخلت مؤخراً على مزايا الرعاية الاجتماعية بشكل كبير في زيادة التنبؤ بانعدام المساواة⁷⁰. وتتراأس الدنمارك مؤشراً، بفضل الضرائب المرتفعة والتضاعدية والانفاق الاجتماعي العالي والحماية الجيدة للعمال. ومع ذلك، ركزت الحكومات الدنماركية الحديثة على عكس كل هذه المحاور الثلاثة إلى حدّ ما، بهدف تحرير الاقتصاد، وكشفت الأبحاث الحديثة أن الإصلاحات التي حدثت خلال الخمسة عشر عاماً الماضية قد أدت إلى زيادة سريعة في انعدام المساواة بنسبة 20% تقريباً بين عامي 2005 و2015⁷¹. تقلل مؤسسات الرعاية الاجتماعية في ألمانيا من انعدام المساواة إلى حدّ كبير. ومع ذلك، فمنذ أوائل التسعينيات، كانت أرباح الدخل تذهب في الغالب إلى أولئك الذين يكسبون أكثر، مما يؤدي إلى زيادة مستوى انعدام المساواة في الدخل قبل إعادة التوزيع من قبل الدولة. بدورها، أدت الإصلاحات الضريبية التنازلية على مدى السنوات العشرين الماضية إلى تقليص تأثير إعادة التوزيع لسياسة الحكومة⁷². وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تزايد انعدام المساواة. تتدنى مرتبة الحكومة الفرنسية تدريجياً في التصنيف الضريبي بعد إصلاحها الضريبي في عام 2017، مع تخفيض ضريبة الشركات من 33% إلى 28%. وسوف يطرأ المزيد من التخفيضات قريباً، مع تخفيض معدل الضريبة على الشركات تدريجياً إلى 25% بحلول عام 2022. مع إلغاء الضريبة على الثروة ورفع الضرائب التنازلية، يمثل هذا الإصلاح الضريبي في فرنسا التوجه العالمي نحو المزيد من أنظمة الضرائب التنازلية. وسوف ينعكس ذلك في التكرار التالي للمؤشر مع تزايد التأثير على الإيرادات.

وبصورة مماثلة، في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، يتم انتخاب حكومات جديدة لم تلتزم سابقتها بالحدّ من انعدام المساواة بل أنها (في بعض الحالات) تتخذ خطوات لعكس السياسات التضاعدية. إلا أنّ غالبية البيانات التي تم جمعها للمؤشر حديثة وتستند إلى الميزانيات، ما يعني أنه يمكن تحديث المؤشر بصورة سنوية، مع تحرك الدول صعوداً أو هبوطاً في التصنيف وفقاً للتغييرات

في سياساتها. وفي حال رفعت دولة ما الحد الأدنى للأجور أو عززت الإنفاق على التعليم في الموازنة القادمة، فستتم مكافأتها برفع مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة. وبمرور الوقت، سيصبح من الممكن إجراء تقييم أكثر دقة لمدى التزام الحكومات.

ويركز مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة بشكل رئيس على إجراءات إعادة التوزيع التي يمكن للحكومات اتخاذها، وليس تلك التي من شأنها أن تمنع ارتفاع انعدام المساواة في المقام الأول. في حين ينظر المؤشر في كيفية تدخل الحكومة لجعل سوق العمل أكثر إنصافاً، إلا أنه لا ينظر، على سبيل المثال، إلى حوكمة الشركات (للحد من السيطرة المفرطة للمساهمين على الاقتصاد)، أو إعادة توزيع الأراضي أو السياسة الصناعية كطرق لضمان مزيد من المساواة. ولا يمكن تفسير الوضع في دول مثل جنوب أفريقيا، التي لديها مستويات متفاوتة من انعدام المساواة على الرغم من تصنيف جيد نسبياً في المؤشر، إلا بالنظر إلى هذه القضايا الهيكلية. وتتطرق أوراق أوكسفام الأخيرة، "اقتصاد من أجل 99% من الناس"73، و"كافئوا العمل، لا الثروة"74 إلى هذه القضايا مباشرة75.

وقد حالت قيود البيانات دون إدراج هذه السياسات الهيكلية والعديد من المؤشرات المناسبة الأخرى، لأن المؤشر يهدف إلى تغطية أكبر مجموعة ممكنة من الدول. لم يتم استخدام العديد من المؤشرات المحتملة لأنها لا تمتد خارج نطاق صغير من الدول، وعادة ما تكون من الدول ذات الدخل الأعلى. ثمة حاجة ماسة إلى جهد مكثف ومتضافر لتحسين البيانات حول انعدام المساواة والعوامل المساهمة فيها، لا سيما في الدول الفقيرة. كما أن البيانات المصنفة بحسب الجندر ضرورية أيضاً. سوف يورد هذا التقرير في وقت لاحق مناقشة بعض المجالات الأخرى التي قد يستكشفها المؤشر في النسخ اللاحقة.

وأخيراً، لا يهدف مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة إلى تغطية جميع الجهات الفاعلة في محاربة انعدام المساواة. ثمة فاعلون رئيسون آخرون - ولا سيما القطاع الخاص والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - يضطلعون بدور هام، وكذلك يفعل الأفراد الأغنياء. وفي حين أن حملات أوكسفام وحملات حلفائها تستهدف جميع هؤلاء الفاعلين، تظل الحكومات الجهة الفاعلة الرئيسية. إن الحكومة الديمقراطية الخاضعة للمساءلة هي أعظم أداة لجعل المجتمع أكثر مساواة، وما لم تبذل الحكومات في جميع أنحاء العالم المزيد في المحاور السياسية الثلاثة هذه، لن تكون ثمة نهاية لازمة لانعدام المساواة.

مجالات للتحسين وللمزيد من تطوير

إنعدام المساواة الاقتصادية والجندر

ضمن كل محور من المحاور الثلاثة - الإنفاق والضرائب وحقوق العمل - يتداخل العمل لمكافحة انعدام المساواة الاقتصادية بدرجة كبيرة مع العمل على مكافحة انعدام المساواة على أساس الجندر. يؤدي انعدام المساواة على أساس الجندر إلى تفاقم الفجوة المتنامية بين الأغنياء والفقراء، في حين أن انعدام المساواة المتنامي يؤدي بدوره إلى جعل الكفاح من أجل المساواة على أساس الجندر أكثر صعوبة في الدول في جميع أنحاء العالم. وقد أظهرت أوكسفام في بحوثها الأخيرة76 أن مكافحة انعدام المساواة الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمكافحة انعدام المساواة على أساس الجندر. فالنساء الأكثر تضرراً من الضرائب التنازلية ومن الإنفاق العام المتدني أو المنخفض هن دائماً من بين من يتلقى أقل الأجور في الوظائف المؤقتة، في حين تحد القوانين والاتفاقيات الاجتماعية من قدرتهن على التنظيم من أجل حقوقهن. كما أنهن يوفرن الغالبية العظمى من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، لذا هنّ الأشدّ تأثراً عندما لا تمول الخدمات العامة بشكل كاف، مما يزيد من تكريس انعدام المساواة.

يحتوي كل قسم من هذا التقرير على أقسام محدّدة حول الجندر. للأسف، يسمح توافر البيانات لمؤشرات محددة فقط في محور العمل. لقد أضفنا هذا العام مؤشرين إضافيين إلى هذا المحور، لذلك أصبح لدينا الآن مؤشرات عن إجازة الأمومة والحماية القانونية من أجل المساواة في الأجور والتميز على أساس الجندر والتحرش الجنسي والاعتصاب. وفي حين ثمة مجموعات بيانات ذات إحصاءات متعلقة بالجندر (مثل قاعدة بيانات البنك الدولي للمرأة، والأعمال التجارية والقانون، ومؤشر المؤسسات الاجتماعية والجندرية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، لم نتمكن للأسف من استخدام بعض أو كل البيانات بسبب مشكلات تتعلق بالموثوقية والعمر، كما لم نتمكن من القيام بتأطير شامل للمؤشرات الجندرية مع برنامجنا القطرية لهذه النسخة من المؤشر بسبب قيود الوقت. كما لا يوجد حالياً ما يكفي من بيانات موثوق فيها لعدد كاف من الدول للنظر في الإنفاق أو الضرائب من منظور جندي لأغراض هذا المؤشر. ولم يشارك سوى عدد قليل نسبياً من الدول في وضع ميزانيات مستدامة على أساس الجندر، لذلك لا يمكن إجراء تقييم مقارن شامل لمدى محاربة سياسات الضرائب والسياسات المتعلقة بانعدام المساواة على أساس الجندر، على الرغم من أن فوائد إعداد الميزانيات على أساس الجندر موثوق جيداً فيها.

ومع ذلك، ثمة مبادرات عديدة لسد فجوة البيانات على أساس الجندر، والتي يمكن استخدامها لتعزيز التكرارات المستقبلية لمؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة. على سبيل المثال، تساعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمع البيانات المتعلقة بإعداد الميزانيات المستقبلية للجندر، وتحديدًا مؤشر التنمية المستدامة الذي يراقب المخصصات العامة للمساواة الجندرية وتمكين المرأة. كما تعمل مع الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة بشأن مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة الجندرية لتحسين إدماج القضايا الجندرية في الإحصاءات. وتدعم أو كسفاً بقوة الجهود الرامية إلى زيادة الميزانيات المتجاوبة على أساس الجندر وجمع البيانات المصنفة حسب الجندر، حيث يمكن أن تحول فجوة البيانات بين الجنسين دون فهم الدول لآثار انعدام المساواة على النساء والفتيات، مما يؤدي إلى إنشاء برامج وسياسات تتجاهل المساواة الجندرية وتؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز انعدام المساواة على أساس الجندر.

إنعدام المساواة الاقتصادية والشباب

تتزايد أوجه انعدام المساواة بين الشباب والشابات والأجيال الأكبر سنًا في جميع أنحاء العالم. ولقد تسبب تراكم الثروة بين يدي الأفراد الذين يرأسون قائمة التصنيف بحسب الدخل حاضرًا صعبًا ومستقبلًا غير واضح لأغلبية شباب اليوم. وقد تبين أن انعدام المساواة الاقتصادية الشديدة تمنع الحركية الاجتماعية⁷⁷، ما يعني أن أطفال الآباء الفقراء سيبقون فقراء أنفسهم. وما لم ينحدر الشباب من خلفيات مميّزة، فإن الشباب في العديد من الدول لديهم فرص أقل للاستفادة القصوى من مهاراتهم ومواهبهم، بسبب الفجوة الهائلة والمتنامية بين الأغنياء والناس الآخرين.

يواجه الشبان والشابات عقبات كبيرة متفاوتة في كثير من الأحيان. يتقاطع العرق والعمر والجنس وغير ذلك من أوجه انعدام المساواة لتعزيز الحواجز التي تواجه الشباب. فعلى سبيل المثال، عندما لا يكون التعليم متاحًا على نطاق واسع، تكون الشابات أكثر عرضة للخسارة، والخدمات العامة التي تحتاج إليها الشابات بشكل خاص، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، تعاني من نقص مزمن في التمويل، ما يجعل من الصعب عليهن الإفلات من براثن الفقر. ويمكن للشبان والشابات - كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال - الصعود أو الاحتفاظ بمكانهم على السلم الاقتصادي المتأثر بعوامل خارجة عن سيطرتهم كالتمييز العنصري. فمن الأرجح أن يموت الشبان موتاً عنيفاً⁷⁸، وغالباً ما يكون ذلك على أيدي الشرطة. وفي دراسة أعدّها مشروع تكافؤ الفرص، وجد الباحثون أن الشباب الأميركيين الهنود والسود لديهم معدل حركية نحو الأسفل أعلى بكثير مقارنة بالإثنيات الأخرى، حتى من أولئك الذين انطلقوا من نقطة أعلى على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي⁷⁹.

يمكن للانفاق الاجتماعي والضرائب التصاعديين أن يقاوما التفاوت المتزايد بين الشباب وكبار السن من النساء والرجال عن طريق الحد من الثروة التي يتم توارثها بين الأجيال، وعن طريق استخدام العائدات في الإنفاق على التعليم والصحة ومجموعة كاملة من الخدمات العامة التي يحتاجها الشباب والشبان. كما أن حقوق العمل القوية على نفس القدر من الأهمية لمساعدة الشباب في الحصول على أجر عادل. يحرم الشباب من العديد من الأجور الدنيا، لذا يجب توسيع معايير الأهلية.

إنعدام المساواة الاقتصادية وسطوة النخبة والمشاركة السياسية

قبل عدّة عقود، قال لويس برانديز، قاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية: "قد تكون لدينا ديمقراطية، أو قد تكون لدينا ثروات مركزة في أيدي قلة من الناس، لكننا لا نستطيع أن نحصل على كليهما". في جميع أنحاء العالم، يواجه السياسيون فجوات متنامية بين النخب وبقية المجتمع، ويضيقون على الحقوق الديمقراطية ويغلقون الحيز المتاح للمجتمع المدني⁸⁰. إن عمليات صياغة السياسات الشاملة التي تحترم حقوق جميع الناس وأصواتهم مهمة كغاية في حد ذاتها - ولكن أيضاً من أجل ضمان أفضل السياسات. وعلى العكس من ذلك، فإن عمليات صياغة السياسات التي تهيمن عليها النخب تقوّض الديمقراطية، وقد ثبت أنها تؤدي إلى سياسات تفتيد في الغالب تلك النخب⁸¹. غالباً ما تكون النساء الفقيرات والمهمشات، اللاتي ناضلن من أجل الحفاظ على موطنهن في العمليات السياسية، الأكثر تضرراً من الاستيلاء السياسي وتقليص حيز المجتمع المدني⁸².

في الوقت الحالي، ليس لمؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة أي مقياس واضح للانفتاح السياسي أو الفساد. كما تعاني العديد من أقر الدول أداءً من مستويات عالية من الفساد وانخفاض مستويات المشاركة السياسية. كما أنّ لديها مستويات عالية من سيطرة النخبة على الحكومة ووسائل الإعلام والأعمال التجارية مع شبكات واسعة من المحسوبية والزياتنية. وفي حين أن المؤشر لا يقيس ذلك كله بشكل مباشر، إلا أن ثمة علاقة بين الأداء الحكومي الضعيف ومستويات الفساد وسوء الحكم. تنوي المنظمة الدولية لتمويل التنمية، وأوكسفاً التحقيق في هذه الصلة بمزيد من العمق في السنوات المقبلة، وربما إدراج مؤشرات عن الفساد أو عن الحوكمة والمشاركة، فضلاً عن مشاركة المرأة.

سياسات أخرى ذات صلة بانعدام المساواة

ليس الإنفاق الاجتماعي والضرائب والعمل المحاور الوحيدة التي يمكن أن تتخذ في إطارها الحكومات إجراءات للحدّ من انعدام المساواة. يمكن للسياسات الأخرى – على سبيل المثال، المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية الريفية والإدماج المالي – أن يكون لها تأثيرها. ومع ذلك، تشكل إجراءات منسقة بشأن الإنفاق والضرائب والعمل سمة مشتركة لقصص النجاح في الحدّ من انعدام المساواة، ويجب على أي حكومة تسعى لمعالجة انعدام المساواة أن تحدّد أولويات العمل في إطار هذه المحاور الثلاثة.

التوصيات

1. العمل السياسي

يجب على الحكومات تحسين جهودها بشكل كبير في الإنفاق التصاعدي والضرائب وأجور العمال وحمائهم كجزء من الخطط الوطنية للحدّ من انعدام المساواة في إطار الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة.

قبل مراجعة الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة في يوليو 2019، يجب على الدول إعداد خطط وطنية لإظهار كيفية الحدّ من انعدام المساواة. ويجب أن تتضمن هذه الخطط زيادة في الضرائب على أغنى الشركات والأفراد، ووضع حدّ للتهرب الضريبي والسباق الضارّ نحو القاع على الضرائب. كما يجب زيادة وتحسين الإنفاق على الخدمات العامة والحماية الاجتماعية. ويجب أن يكون ثمة رقابة منتظمة على النفقات العامة، بما في ذلك إشراف المواطنين على مراقبة الميزانية. ويحتاج العمال إلى الحصول على رواتب أعلى وحماية أفضل. كما يجب فهم ومعالجة وضع النساء والفتيات، اللواتي يتركزن في الوظائف الأدنى أجراً والأقلّ أمناء، فضلاً عن دور اقتصاد الرعاية غير المدفوعة الأجر.

2. بيانات أفضل

ينبغي للحكومات والمؤسسات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين أن يعملوا معاً من أجل تحسين البيانات بشكل جذري وبسرعة بشأن انعدام المساواة والسياسات ذات الصلة، وأن يرسدوا بدقة وبشكل منتظم التقدّم المحرز في الحدّ من انعدام المساواة.

من خلال هذا التقرير، نلقي الضوء على العديد من المجالات التي تحول فيها قيود البيانات من إجراء تقييم قوي للتقدم المحرز في مجال الحدّ من انعدام المساواة؛ ولكن من الضروري أن يفهم الناس الحكومات وأن تحمل هذه الأخيرة مسؤولية السياسات القائمة ونتائجها. تبقى البيانات عن انعدام المساواة سيئة للغاية وغير منتظمة. يجب جمع البيانات الرسمية حول الإنفاق والضرائب وسياسات العمل بصفة منتظمة كجزء من عملية مراقبة التنمية المستدامة. كما أنّ البيانات المصنفة بحسب الجندر ضرورية. ثمة أيضاً مجموعة واسعة من أولويات البيانات الإضافية (خاصة حول تأثير السياسات على قضايا الجندر والشباب وكذلك على الإنفاق على الحماية الاجتماعية، والمكاسب الرأسمالية وضرائب الملكية والثروة والحدّ الأدنى للأجور والعمل غير المعياري).

3. تأثير السياسة

ينبغي للحكومات والمؤسسات الدولية تحليل الأثر التوزيعي لأي سياسات مقترحة، وأن تركز على اختيار سياساتها على أساس تأثير تلك السياسات على الحدّ من انعدام المساواة.

لا قيمة للبيانات من دون تحليل لتأثير السياسات على الحدّ من انعدام المساواة. ويجب أن يكون هناك استثمار أكبر في التحليل (عبر المزيد من الدول، وبشكل أكثر انتظاماً، وفي نطاق أوسع من مجالات السياسة) لتأثير السياسات الحكومية على انعدام المساواة. وتتمثل الأولويات العليا في تحليل تركيبة الإنفاق وتأثيره على انعدام المساواة وتأثير الضرائب على انعدام المساواة ومقدار الضرائب التي يمكن جمعها، وسلوك الملاذ الضريبي والاتجاهات في تغطية/تطبيق حقوق العمل، والمساواة الجندرية والحدّ الأدنى للأجور في جميع الدول.

الجدول 3: مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2018 - ترتيب الدول

مرتبة مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة على:				
الدولة	مرتبة إجمالية لمؤشر الالتزام بحدّ انعدام المساواة	الإنفاق	السياسات الضريبية	حقوق العمل والأجور
الدانمرك	1	5	2	2
ألمانيا	2	8	6	4
فنلندا	3	2	8	11
النمسا	4	6	9	7
النرويج	5	14	10	1
بلجيكا	6	7	5	21
السويد	7	19	12	5
فرنسا	8	3	22	16
أيسلندا	9	24	26	3
لوكسمبورغ	10	20	34	8
اليابان	11	10	30	20
سلوفينيا	12	11	33	14
أستراليا	13	31	1	37
المملكة المتحدة	14	15	19	27
كرواتيا	15	12	37	22
إيطاليا	16	21	13	36
هولندا	17	22	41	12
كندا	18	32	16	15
البرتغال	19	26	36	30
بولندا	20	1	114	33
مالطة	21	44	11	13
إسبانيا	22	13	52	35
الولايات المتحدة	23	25	39	34
أيرلندا	24	4	99	28
إسرائيل*	25	40	31	10
إستونيا	26	28	105	6
نيوزيلندا	27	17	100	25
جمهورية التشيك	28	9	112	26
المجر	29	30	90	24
سلوفاكيا	30	18	121	17
جنوب أفريقيا	31	34	3	65
ناميبيا	32	27	29	56
سويسرا	33	23	137	9
الأرجنتين	34	33	45	45
شيلي	35	35	60	39
كوستاريكا	36	41	48	38
اليونان	37	16	102	60
أوروغواي	38	37	66	48
البرازيل	39	38	64	49
تونس	40	59	17	50
بيلاروسيا	41	29	38	97
ليتوانيا	42	39	146	18
أوكرانيا	43	45	106	41

29	135	51	44	قبرص
31	35	104	45	سيشل
32	130	49	46	بلغاريا
43	83	57	47	رومانيا
23	148	36	48	لاتفيا
117	4	48	49	جورجيا
55	72	61	50	الاتحاد الروسي
63	35	65	51	غيانا
19	129	102	52	أنتيغوا وبربودا
70	42	62	53	تركيا
89	24	54	54	بوليفيا
52	65	71	55	ليسوتو
61	81	60	56	كوريا
95	56	46	57	كولومبيا
47	77	78	58	منغوليا
74	14	82	59	الأردن
51	140	43	60	مولدوفا
88	67	55	61	أرمينيا
77	63	69	62	قيرغيزستان
44	143	52	63	موريشيوس
78	54	77	64	السلفادور
76	27	96	65	الإكوادور
105	75	53	66	ألبانيا
79	87	63	67	سانت لوسيا
42	131	90	68	جزر المالديف
53	110	97	69	بربادوس
75	108	68	70	باراغواي
72	119	64	71	كازاخستان
66	118	75	72	ترينيداد وتوباغو
57	144	50	73	صربيا
112	82	56	74	تايلند
73	74	99	75	ماليزيا
92	76	72	76	كيريباتي
59	124	84	77	الراس الأخضر
64	84	111	78	ساموا
62	136	66	79	سانت فينسنت وغرينادين
86	69	94	80	الجزائر
115	57	67	81	الصين
102	68	79	82	بيرو
94	71	85	83	بوتسوانا
109	125	47	84	المكسيك
58	127	100	85	الأراضي الفلسطينية المحتلة **
96	98	76	86	غواتيمالا
121	7	108	87	ملاوي
82	111	92	88	طاجيكستان
98	109	73	89	جمهورية الدومينيكان
116	23	98	90	إندونيسيا

99	92	83	91	سوازيلاند
135	20	74	92	زمبابوي
68	116	118	93	اليمن
84	91	114	94	الفلبين
81	24	136	95	هندوراس
91	123	80	96	جامايكا
40	147	137	97	جمهورية وسط أفريقيا
101	78	112	98	المغرب
126	46	89	99	فيتنام
46	149	119	100	البحرين
130	113	58	101	جزر سليمان
80	51	142	102	سري لانكا
90	94	123	103	موريتانيا
110	43	124	104	مصر
111	55	122	105	بابوا غينيا الجديدة
136	40	86	106	زامبيا
144	15	95	107	تنزانيا
83	96	134	108	فيجي
69	126	138	109	باناما
108	18	141	110	كينيا
103	89	125	111	أنغولا
122	85	103	112	السنغال
54	152	126	113	عُمان
120	28	130	114	غانا
67	154	70	115	بيليز
100	70	140	116	أذربيجان
104	141	87	117	ساو تومي وبرينسيبي
93	133	117	118	لبنان
142	21	115	119	موزامبيق
137	53	116	120	جيبوتي
118	95	129	121	كمبوديا
125	93	120	122	غامبيا
129	115	109	123	ساحل العاج
127	120	113	124	ليبيريا
134	59	121	125	توغو
153	79	88	126	بورкина فاسو
87	107	152	127	أفغانستان
145	101	105	128	مالي
106	150	110	129	غينيا
140	47	131	130	أوغندا
152	86	101	131	إثيوبيا
107	128	147	132	تيمور الشرقية
138	88	128	133	رواندا
139	49	144	134	الكاميرون
128	80	148	135	جمهورية الكونغو
124	97	150	136	فانواتو
119	61	154	137	باكستان

113	62	156	138	ميانمار
123	117	149	139	نيبال
149	73	132	140	بنين
114	151	139	141	غينيا بيساو
151	134	107	142	النيجر
157	122	106	143	بوروندي
131	58	155	144	الكونغو الديمقراطي
155	139	93	145	تونغا
85	155	127	146	تونغا
141	50	151	147	الهند
148	103	146	148	بنغلاديش
71	157	91	149	سنغافورة
146	44	153	150	جمهورية لاوس
143	142	135	151	مدغشقر
147	153	81	152	بوتان
150	132	143	153	سيراليون
154	138	145	154	تشاد
156	145	133	155	هايتي
132	156	42	156	أوزبكستان
133	104	157	157	نيجيريا

* إسرائيل

تتعلق هذه الأرقام بميزانية الدولة الإسرائيلية ونظام الضرائب وظروف العمل والمساواة الجنسانية والقوانين ذات الصلة التي تطبقها دولة إسرائيل على مواطنيها. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن إسرائيل هي قوة احتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبهذه الصفة، تحافظ إسرائيل على درجات مختلفة من السيطرة على الفلسطينيين المحتلين. هؤلاء الذين هم تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة في المنطقة (C) من الضفة الغربية لا يستفيدون من حماية قوانين العمل الإسرائيلية، فيما يستفيد منها المستوطنون الإسرائيليون الذين يقيمون بشكل غير قانوني في نفس المواقع الجغرافية. والدوافع الرئيسية لانعدام المساواة والظلم بالنسبة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي الاحتلال الذي طال أمده، والصراع المتكرر، والحرمان المنهجي والمستمر للفلسطينيين من حقوقهم. وبينما يقيس هذا المؤشر عدالة الضرائب ومستويات الإنفاق الاجتماعي وظروف العمل، فإنه لا يهدف إلى الحصول على عناصر تتعلق بحالة الاحتلال العسكري. يجب تفسير نتائج مؤشر أوكسفام للالتزام بالحد من انعدام المساواة من حيث صلتها بإدارة إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة في ضوء هذه الحقائق.

** الأراضي الفلسطينية المحتلة

ترتبط هذه الأرقام بأجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة التي تقع تحت سلطة السلطة الوطنية الفلسطينية. وتشير الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ حرب عام 1967 أي قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. يعترف القانون الدولي بالأراضي الفلسطينية المحتلة ككيان إقليمي واحد. والدوافع الرئيسية لانعدام المساواة والظلم بالنسبة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي احتلال طال أمده والصراع المتكرر، والحرمان المنهجي والمستمر من الحقوق الوطنية. وبينما يقيس هذا المؤشر عدالة الضرائب ومستويات الإنفاق الاجتماعي وظروف العمل، فإنه لا يهدف إلى الحصول على عناصر تتعلق بحالة الاحتلال العسكري. وتجدر الإشارة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني لا يزالان مقيدين بشدة بسبب الاحتلال المستمر. وتخضع الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة لاتفاقيات أوسلو (البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية أو بروتوكول باريس) وليست السلطة الوطنية الفلسطينية ذات سيادة كاملة في تحديد السياسات الضريبية لأنها تتعلق بالضرائب غير المباشرة التي يتم تحصيل معظمها من قبل سلطة الاحتلال وتحويلها إلى السلطة الوطنية. ومع ذلك، تحتفظ السلطة الوطنية الفلسطينية بحق فرض الضرائب المباشرة وتحصيلها تحت سلطتها، ويسعى شركاء أوكسفام لتشجيعها على معالجة قضايا انعدام المساواة الضريبية حيثما أمكن ذلك، في إطار القيود المبينة أعلاه. وينبغي تفسير نتائج مؤشر أوكسفام للالتزام بالحد من انعدام المساواة من حيث صلتها بالأراضي الفلسطينية المحتلة في ضوء هذه الحقائق.

شكر وتتويه

أعدّ هذا التقرير بشكل مشترك بين فريق من منظمة أوكسفام والمنظمة الدولية لتمويل التنمية.

من قبل أوكسفام، كان ماكس لاوسون هو المؤلف الرئيسي للتقرير النهائي وقد ترأس فريق أوكسفام الدولي. وردت مدخلات ممتازة من معظم المكاتب المحلية والإقليمية لمنظمة أوكسفام المنظمات العشرين المنتسبة لها، والتي ساعدت على تحديث وتحسين البيانات العالمية باستخدام المصادر الوطنية، وتحسين المنهجية الشاملة للمؤشر لتعكس الحقائق الوطنية بشكل أدق.

من قبل المنظمة الدولية لتمويل التنمية، كان ماثيو مارتن مؤلفاً مشتركاً للتقرير النهائي وتولى صياغة المفهوم وبناء المؤشر وكتابة وثيقة المنهجية. قام فريق المنظمة الدولية لتمويل التنمية بتجميع كل بيانات للمؤشر تقريباً.

تم تلقي مساعدة إضافية ممتازة بشأن تصميم مؤشر الالتزام بالحدّ من انعدام المساواة لعام 2017 الأولي من مراجعين نظراء خارجيين وموظفين في منظمة العمل الدولية (حول العمل والحماية الاجتماعية)، وصندوق النقد الدولي (في ما يخصّ الضرائب) والبنك الدولي (حول الضرائب والعمل الجندي)، وكذلك نانك تشاند كاكواني وأليكس كويهام من شبكة العدالة الضريبية. كما نتوجه بشكر خاص إلى نورا لوستينغ وفريقها في فريق عمل الالتزام بالانصاف بقيادة لودوفيكو فيولي لتزويدهم بالبيانات من دراساتهم الفعلية. كما نتوجه بالشكر لليستير أشر وبريت دودج من شركتي إيرجون أسوشيتيس ومارتا فانا من جامعة باريس لتقديمها مدخلات حول مؤشرات العمل. كما لعب الموظفون من بنك التنمية الآسيوي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومسؤولون من العديد من البلدان النامية، دوراً هاماً في توفير وتوضيح بياناتهم عن الإنفاق والضرائب وحقوق العمال إلى المنظمة الدولية لتمويل التنمية. كما قدّمت كل من ميكايلا سايسانو وبياتريس دومبريس من مركز الاختصاص في المؤشرات والمؤشرات المركّبة، وهي جزء من مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، دعماً ونصائح عامة ممتازة حول المؤشر.

حرّر هذا التقرير المشترك من قبل أوكسفام والمنظمة الدولية لتمويل التنمية من أجل تبادل نتائج البحوث، وللمساهمة في النقاش العام والدعوة إلى معلومات التغذية الراجعة. لمزيد من المعلومات، أو للتعليق على هذا التقرير، يرجى التواصل إلكترونياً عبر البريد التالي matthew.martin@dri.org.uk أو max.lawson@oxfaminternational.org

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة أوكسفام والمنظمة الدولية لتمويل التنمية

حقوق هذه الدراسة محفوظة ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة والحملات والتعليم والبحث شريطة ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب حقوق الطبع والنشر بالإبلاغ بجميع هذه الاستخدامات لأغراض تقييم الأثر. للنسخ في أي ظروف أخرى أو لإعادة استخدام هذه الدراسة في أي منشورات أخرى أو للترجمة أو التعديل يجب الحصول على إذن مسبق ومن الممكن أن تفرض بعض الرسوم. يمكن التواصل معنا من خلال العنوان التالي: policyandpractice@oxfam.org.uk. إن المعلومات الواردة في هذا الدراسة صحيحة وقت صدورها.

نشرت أوكسفام بريطانيا هذه الدراسة لصالح منظمة أوكسفام الدولية.

ISBN 978-1-78748-341-5 في تشرين الأول/أكتوبر 2018
أوكسفام بريطانيا، أوكسفام هاوس، جون سميث درايف، كاولي، أوكسفورد، OX4 2JY بريطانيا.
DOI: 10.21201/2018.3415

المنظمة الدولية لتمويل التنمية

المنظمة الدولية لتمويل التنمية هي منظمة غير ربحية لبناء القدرات، والمناصرة، ومجموعة استشارية وبحثية تعمل مع أكثر من خمسين حكومة، ومؤسسات دولية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لمساعدة تمويل التنمية لمكافحة الفقر وانعدام المساواة.

لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقعين التاليين:

www.governmentspendingwatch.org و www.development-finance.org

أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضمّ عشرين منظمة منتسبة متشابكة في أكثر من تسعين دولة وهي جزء من حركة عالمية تعمل من أجل التغيير ولبناء مستقبل خال من ظلم الفقر. لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع الوكالات التالية أو زيارة موقع أوكسفام www.oxfam.org

أوكسفام إنترمون، إسبانيا (www.oxfamintermon.org)
أوكسفام إيرلندا (www.oxfamireland.org)
أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)
أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)
أوكسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)
أوكسفام نوفيبي، هولندا (www.oxfamnovib.nl)
أوكسفام كيبيك (www.oxfam.qc.ca)
أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za)
أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)
أوكسفام تركيا (KEDV) بصفة مراقب

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أوكسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أوكسفام برازيل (www.oxfam.org.br)
أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)
أوكسفام الدنمارك (<http://oxfamibis.dk/>)



www.oxfam.org



- 1 للاطلاع على الخطوط العريضة يرجى النظر، على سبيل المثال، إلى البنك الدولي (2016). الفقر والرخاء المشترك 2016: مواجهة انعدام المساواة. <http://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity>
- 2 هاردون وأيلي وفويتس نييفا (2016). اقتصاد لخدمة 1% فقط: كيف تؤدي الامتيازات والقوة في الاقتصاد إلى انعدام حاد في المساواة وكيف يمكن إيقاف ذلك. أوكسفورد: أوكسفام الدولية. <https://oxf.am/2FKbYYL>
- 3 بيكت وويلكنسن (2010)، على المستوى الروحي: ما الذي يجعل المساواة أفضل للجميع. لندن: Penguin. أنظر أيضاً وانغ واندان وكزانغ (2016)، أي بعد من أبعاد توزيع الدخل يدفع إلى الجريمة؟ دليل من جمهورية الصين الشعبية. ورقة عمل بنك التنمية الآسيوي رقم 704، طوكيو: معهد بنك التنمية الآسيوي. <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/236561/adb-wp704.pdf>
- 4 لانكر ونيجري وبريدز (2014)، توأمة الأهداف: كيف يمكن لتعزيز الرخاء المشترك أن يساعد على الحد من الفقر العالمي؟ ورقة عمل رقم 7106 لبحوث السياسات المتعلقة بالبنك الدولي.
- 5 مركز سياسة الضرائب (2017). التحليل التوزيعي لاتفاقية المؤتمر حول قانون تخفيض الضرائب والوظائف.
- 6 مارتنيز فاسكينز ومورينو دوسن (2014)، أثر السياسات الضريبية والنفقات على توزيع الدخل: دليل من مجموعة كبيرة من البلدان. جامعة ولاية جورجيا، منشورات قسم الاقتصاد؛ وكذلك لوستيغ (2015)، أثر إعادة توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة: دليل من ثلاثة عشر دولة النامية في مشروع الالتزام بالمساواة. سلسلة أوراق عمل الالتزام بالإصناف، جامعة تولين؛ وكذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2015)، الجميع معنيون: لماذا يفيد تقليص انعدام المساواة الجميع. يمكن كذلك مراجعة أوساريو بولترون: (2015)، السلطة للشعب، صندوق النقد الدولي، قسم المالية، والتنمية، 52:1. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2015/03/jaumotte.htm>
- 7 لوستيغ (2015)، أثر إعادة توزيع الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة، مرجع سابق.
- 8 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2015). تقدم المرأة في العالم 2015-2016. http://progress.unwomen.org/en/2015/pdf/UNW_progressreport.pdf
- 9 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2015)، الجميع معنيون: لماذا يفيد تقليص انعدام المساواة الجميع. مرجع سابق.
- 10 للاطلاع على دليل على قوة فرض الضرائب للحد من انعدام المساواة، يمكن مراجعة دراسات أجريت في بلاد متعددة ونفذها معهد الالتزام بالإصناف، من خلال الرابط التالي: www.commitmenttoequity.org
- 11 صندوق النقد الدولي، (2017، تشرين الأول/أكتوبر). المراقبة المالية: معالجة اللامساواة. صندوق النقد الدولي.
- 12 جوموت وأسوريو بويرتون (2015)، انعدام المساواة ومؤسسات سوق العمل. مذكرة مناقشة موظفي صندوق النقد الدولي، SDN/15/14.
- 13 المرجع السابق نفسه.
- 14 منظمة العمل الدولية (2018). عالم العمل والتوقعات الاجتماعية: المرأة. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/--dgreports/--dcomm/---publ/documents/publication/wcms_619577.pdf
- 15 التقرير العالمي حول انعدام المساواة (2018)، <https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-full-report-english.pdf>
- 16 مارتن ولوسن (2017)، مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة: تصنيف عالمي جديد للحكومات يعتمد على ما تقوم به من أجل معالجة الفجوة بين الأغنياء والفقراء. المنظمة الدولية لتمويل التنمية وأوكسفام <https://www.oxfam.org/en/research/commitment-reducing-inequality-index>
- 17 للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على عن ملاحظات منهجية مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة 2018 (<https://www.inequalityindex.com>)
- 18 يمكن أن تتخذ هولندا تدابير ملموسة لتوقف عن كونها ملاذاً ضريبياً للشركات، بما في ذلك تطبيق قواعد أقوى لمكافحة نقل الأرباح إلى الملاذات الضريبية الأخرى؛ والتوقف عن تقديم صفقات ضريبية للشركات لا تدفع الضرائب عن أرباح الشركات المرتفعة (ما يعرف "بقواعد الريح الزائد")؛ وتغيير التشريعات التي تفضل الشركات الكبيرة ذات معدلات الضرائب المنخفضة (صندوق الائتلاف)؛ ودعم خطوات على المستويات الأوروبية والعالمية ضد المنافسة بين الدول على مستوى الضرائب على الشركات.
- 19 يمكن ملاً مراجعة لاغارد ودوليشا ونوبك (2018)، القضاء على التحرش يساعد الاقتصاد كذلك، مذونة صندوق النقد الدولي، <https://blogs.imf.org/2018/03/05/ending-harassment-helps-theeconomytoo>
- 20 فرانكلين وميناكر (2012)، الاختلافات في وضع التعليم/التوظيف في تجريم الشريك الحميم. معهد الضحية جامعة هيوستن.
- 21 نقلت الحقائق عن العنف الجنسي من تقرير الاستبيان الوطني الهندي الرابع حول صحة الأسرة، الذي أجري على الصعيد الوطني في فترة 2015 - 2016. وضع التقرير في الملكية العامة في ديسمبر 2017. ذكرت الحقائق في القسم 16.6.1 حول انتشار العنف الزوجي (ص. 566)
- 22 يرجى مراجعة الحركة النسوية في الهند عبر الرابط التالي <https://feminisminindia.com/sh-law/>
- 23 الدول الجديدة هي البرازيل وبيليز وتشاد وكوسوفو وأوزبكستان.
- 24 تحسب المرتبة الإجمالية لدولة ما باحتساب متوسط درجاتها للمحاور الثلاثة، وليس وفق مرتبتها تحت المحاور الثلاثة. لا علاقة لترتيبها في كل محور بالترتيب العام – يمكن سبيل المثال مراجعة الدنمارك

الدولة	الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية	الهيكيلية التصاعدية وأثر الضرائب	سياسات سوق العمل للتصدي لانعدام المساواة	إجمالي مؤشر الحد من انعدام المساواة
الدنمارك	0.74	0.92	0.97	0.87

- 25 أرقام وفيات الرضع للبنك الدولي في نيجيريا، يمكن مراجعة <http://data.worldbank.org/indicator/SH.DYN.MORT>
- 26 بريميوم تايمز (2015). 10.5 مليون طفل خارج المدرسة في نيجيريا - يونيسف. <http://www.premiumtimesng.com/news/top-news/188590-10-5m-children-out-of-school-in-nigeria-unicef.html>
- 27 يونيسف في نيجيريا، مأخوذ من الرابط التالي: <https://www.unicef.org/nigeria/education.html>

- 28 أحرز بعض التقدم مؤخراً في زيادة تحصيل الضرائب في نيجيريا، لكنه لم يؤثر بعد على نسبة الضريبة المنخفضة إلى الناتج المحلي الإجمالي 6% .
<https://www.premiumpremtimesng.com/news/more-news/256385-firs-recorded-n4-trillion-taxrevenue-collection2017-fowler.html>
- 29 صندوق النقد الدولي (2018)، نيجيريا، قضايا مختارة. تقرير قطري رقم 64/18. <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2018/03/07/Nigeria-Selected-Issues-45700>
- 30 يجب أن نكون حذرين، وأن نركز على التفاوتات المتزايدة داخل المجتمعات، والفجوة بين الدول الغنية والفقيرة. إن أوجه انعدام المساواة هذه والثغرات جزء من الأسباب الجذرية الكامنة وراء التفاوت على الموارد والإحباط والغضب مما يؤدي إلى تصاعد عدم الاستقرار. - الرئيس النيجيري بوهاري من خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أيلول/سبتمبر 2017. المناقشة العامة للدورة 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة.
- 31 يمكن مراجعة البنك الدولي، مؤشر جيني، <http://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI?locations=AR>
- 32 روسينغولو (2016)، أثر الضرائب والنفقات على الفقر وتوزيع الدخل في الأرجنتين. ورقة عمل رقم 45 من الالتزام بالإنصاف. [http://www.commitmenttoequity.org/wp](http://www.commitmenttoequity.org/wp-content/uploads/2018/03/Namibia_116029-WP-P148652-PUBLICNamibiaCEQReport.pdf)
- 33 يمكن مراجعة <http://legis.senado.leg.br/legislacao/Default.aspx?CodigoAndamento=540698> وكذلك فيليبس (2016). أقرّ مجلس الشيوخ في البرازيل حزمة التقشف لتجديد الإنفاق الاجتماعي لمدة 20 عاماً صحيفة الغارديان. <https://www.theguardian.com/world/2016/dec/13/brazil-approves-social-spending-freeze-austerity-package>
- 34 الأرجنتين: لا يمكن أن يكون التقشف على نمط صندوق النقد الدولي حل ماكري الوحيد. <https://www.forbes.com/sites/afontevicchia/2018/06/08/argentina-imf-style-austerity-cant-be-macris-onlysolution/#4d3880187161>
- 35 <https://www.telesurtv.net/english/news/Argentina-Professors-Teachers-Protest-Against-Budget-Cuts-201808240013.html>
<https://www.afp.com/news/15/argentinas-president-announces-new-austerity-measures-doc18t7ka2>
- 36 إنغل (2010)، تقدم إثيوبيا في مجال التعليم: توسع سريع وعادل في إمكانية الوصول.
<https://allafrica.com/download/resource/main/main/idatcs/00020257:ae9e77aef6cb4d8a886967f7390afe.pdf>
- 37 ستيفنغتون وشيفرين (2016)، الاستفادة من تجربة ناميبيا، المشروع النقابي. <https://www.projectsyndicate.org/commentary/namibia-economic-social-success-story-by-joseph-e--stiglitz-and-anya-schiffirin-2016-06>
- 38 البنك الدولي (2017). هل تنفيذ السياسة المالية الفقراء وتحذّر من انعدام المساواة في ناميبيا؟ http://www.commitmenttoequity.org/wp-content/uploads/2018/03/Namibia_116029-WP-P148652-PUBLICNamibiaCEQReport.pdf
- 39 بويون وآخرون (2017)، التحول في النموذج الكوري لتحقيق النمو المستدام والشامل: اقتراح. ورقة عمل صندوق النقد الدولي.
<https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2017/11/21/Korea-Paradigm-Shift-for-Sustainable-and-Inclusive-Growth-A-Proposal>
- 40 جو هيرين (2017)، البرلمان يقترح ميزانية 2018 الحكومية كوريا هيرالد. <http://www.koreaherald.com/view.php?ud=20171205001033> كذلك تم تخفيض الزيادات المخطط لها في الحد الأدنى للأجور في مواجهة الانتقادات الشديدة من مجتمع الأعمال، والتخفيف من الأثر الاقتصادي على المدى القصير. يقدم الرئيس مون دعماً للشركات الصغيرة للمساعدة في مواجهة الارتفاع.
- <http://english.yonhapnews.co.kr/news/2018/09/12/0200000000AEN20180912004251320.htm>
- 41 كيم (2017)، يواجه الكوريون الجنوبيون الأغنياء فاتورة ضريبة مرتفعة في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة لتمويل الرفاهية. رويترز. <https://www.reuters.com/article/us-southkorea-economy-tax/rich-south-koreans-conglomerates-face-big-tax-bill-as-government-seeks-to-fund-welfare-idUSKBN1A1029>
- 42 ها يونغ (2017)، 86% يدعون زيادة الضرائب على الأغنياء. كوريا تايمز. http://www.koreatimes.co.kr/www/nation/2017/07/356_233532.html
- 43 القناة الصينية الدولية، أمريكا (2017). رئيس كوريا الجنوبية مون يحذر من تفاقم انعدام المساواة ما قد يؤدي إلى أزمة. <https://www.youtube.com/watch?v=0RSGTDIG-h0> وكذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2017)، قاعدة بيانات الإنفاق الاجتماعي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (www.oecd.org/social/expenditure.htm) وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، وتحلل كوريا المرتبة الأخيرة قبل المكسيك.
- 44 كيم (2017)، مرجع سابق.
- 45 أخبار يونهاب (2017)، النص الكامل لخطاب الرئيس الكوري الجنوبي مون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.
<http://english.yonhapnews.co.kr/national/2017/09/21/0301000000AEN20170921013400315.html>
- 46 يمكن على سبيل المثال مراجعة <http://www.elcolombiano.com/colombia/politica/fiscalia-pide-investigar-dos-congresistas-por-corrupcion-IB7605280>
- 47 يمكن مراجعة <https://www.theguardian.com/world/2018/feb/20/iceland-equal-pay-law-gender-gap-women-jobs-equality>
- 48 كليس (2017). تجربة ليبيريا مع خصخصة التعليم. <http://ncspe.tc.columbia.edu/workingpapers/WP235.pdf>
- 49 سيراليون تليفرايف، (19 آب/أغسطس 2018) <https://www.thesierraleonetelegraph.com/sierra-leone-launches-freeschool-education/>
- 50 ديساي (2015)، هل يحتاج العالم النامي إلى دولة رفاحية للفضاء على الفقر؟ بعض الأفكار من التاريخ. معهد بروكينغز. <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2015/07/30/does-the-developing-world-need-a-welfare-state-to-eliminate-poverty-some-insights-from-history/>
- 51 جكارتا بوست (24 شباط/فبراير 2017)، <http://www.thejakartapost.com/news/2017/02/24/government-to-reform-tax-to-fight-widening-inequality.html>
- 52 هوي وسمنر (2016)، البنزين والبنادق واليهات: هل ثمة قدرة جديدة لإعادة التوزيع لإنهاء ثلاثة أرباع الفقر العالمي؟ ورقة عمل 433، واشنطن العاصمة: مركز التنمية العالمية. <https://www.cgdev.org/sites/default/files/gasoline-guns-and-giveaways-end-three-quarters-global-poverty-0.pdf>
- 53 كروزر (2015)، للغنى أو للفقر: صورة النمو والسياسة في الاقتصادات الناشئة. أوكسفام الدولية. <https://www.oxfam.org/en/research/richer-or-poorer>
- 54 أردان وسيري (2014)، لنسو الأمور: حان الوقت لإنهاء انعدام المساواة المتطرفة. ص. 36. <http://oxf.am/Ffd>
- 55 كومان (2015) القطاع الخاص في سوق تسليم الرعاية الصحية في معهد الهند للدراسات في التنمية الصناعية ورقة العمل 185
- 56 أنظر على سبيل المثال حملة نائين إز ماين الناجحة للغاية. تم تضمين مربع من هذه الحملة في تقرير الالتزام بالحد من انعدام المساواة لعام 2017.
- 57 للاطلاع على مناقشة كاملة وتحليل لحالة إنعدام المساواة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أنظر كانبين وآخرون (2015). وكذلك امتيازات تنكر الحقوق: انعدام المساواة المتطرفة واختطاف الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أوكسفام، <http://oxfam/ZmS9>
- 58 في حال كان لديك قصصاً تودون مشاركتها يرجى التواصل مع max.lawson@oxfam.org
- 59 ويشمل ذلك صندوق براءات الاختراع (حافز تنمية الملكية الفكرية)، وحافز القطاع البحري، وبرنامج التداول العالمي وحافز القطاع المالي. لمزيد من التفاصيل، راجع ملخصات الضرائب العالمية حول حوافز ضرائب الشركات في سنغافورة. <http://taxsummaries.pwc.com/ID/Singapore-Overview>

- 60 خفضت كرواتيا ضريبة الدخل الشخصي بنسبة 3% وأعلى معدل ضريبة على الشركات بنسبة 2%. وخفضت مصر أعلى معدل للضريبة على الدخل الشخصي بنسبة 2% وأعلى معدل ضريبة على الشركات بنسبة 2.5%.
- 61 مسارات التنمية. تخسر منغوليا وقرغيزستان في صراعهما مع صندوق النقد الدولي بشأن استهداف معاشات الأطفال.
- 62 يتم احتساب ذلك من خلال المتوسط العالمي لمعامل جيني (المأخوذ عن البنك الدولي) ومقارنته بمتوسط التغير في معامل جيني الناتج عن الإنفاق في مؤشر S2 في قاعدة بيانات مؤشر الالتزام بالحد من انعدام المساواة.
- 63 قد تكون معدلات ضريبة الدخل الأدنى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خياراً جيداً لسياسات للحكومات التي ترغب في معالجة انعدام المساواة، خاصة عندما يعني التهرب الضريبي من قبل الشركات الكبرى أن معدلات الضريبة الفاعلة يمكن أن تكون أعلى على الشركات الصغيرة والمتوسطة منها على الشركات الكبرى.
- 64 تثير التخيضات في عدد أكبر من الدول ذات الأهمية الاقتصادية الفلق بشكل خاص حيث تقوم الشركات الأكبر حجماً بأعمال في هذه الدول، وتميل سياسات هذه الدول إلى أن يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر أكبر على الدول الأخرى.
- 65 <http://labour-rights-indicators.la.psu.edu>
- 66 حتى مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة الجندرية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا يقيس سوى مدى اتباع الإجراءات القانونية بشكل صحيح عندما يتم عرض القضايا أمام المحاكم.
- 67 للاطلاع على تفاصيل إعلان أوجا وعلى تفاصيل إعلان إنشيوين يمكن الولوج إلى الموقعين التاليين http://www.who.int/healthsystems/publications/abuja_declaration أو http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/education-2030-incheon-framework-for-action-implementation-of-sdg4-2016-en_2.pdf
- 68 للاطلاع على تقرير لجنة باتشليه: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_165750.pdf
- 69 رويس وسيبيتا (2013)، سجل حزب العمال المتعلق بالفقر وانعدام المساواة. معهد الدراسات المالية. <https://www.ifs.org.uk/publications/6738>
- 70 أنظر وايبيكير (2017)، محرك الاقتصاد: الأولويات والأفاق قبل ميزانية الربيع الأخيرة. موجز مؤسسة القرار. <https://www.resolutionfoundation.org/app/uploads/2017/02/Economy-Drive.pdf> وكذلك إلبويت وآلين (2017)، تواجه المملكة المتحدة عودة إلى انعدام المساواة في عهد تاتشر، بحسب تقرير الغارديان. <https://www.theguardian.com/business/2017/jan/31/theresa-may-inequality-margaret-thatcher-resolution-foundation>
- 71 وفق بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، شهدت الدنمارك ارتفاعاً بنسبة 19.2% في نسبة بالما في الفترة من عام 2005 إلى عام 2015، وهي زيادة استثنائية (يستند ذلك إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عبر الرابط: <https://stats.oecd.org/index.aspx?queryid=66670>). تظهر تقديرات الحكومة نفسها أن الإصلاحات السياسية في الفترة من 2012 إلى 2016 قد زادت من معامل جيني للدخل المتاح بنسبة 0.48 نقطة مئوية. المصدر: <https://lo.dk/wp-content/uploads/2016/12/nyindkomstulighed.pdf> قبل عام 2004، حصل 40% من سكان الدنمارك الأشد فقراً على دخل أعلى من دخل الـ 10% الأشد غنى؛ منذ ذلك الحين تم عكس ذلك التوجه. https://www.ae.dk/sites/www.ae.dk/files/dokumenter/publikation/ae_f116.pdf
- 72 هورن وآخرون (2017) ما العمل بشأن انعدام المساواة؟ مقترحات السياسة الاقتصادية للحد من انعدام المساواة. تقرير رقم 129. دوسلدورف https://www.boeckler.de/pdf/p_imk_report_129_2017.pdf
- 73 اقتصاد من أجل 99% من الناس: حان الوقت لبناء اقتصاد بشري يستفيد منه الجميع، وليس فقط الأقلية المحظوظة. اردون (2017). <http://oxf.am/ZLBB>; <https://doi.org/10.21201/2017.8616>
- 74 ماسيلس-أيمار وفاسكيز ولوسون (2018)، كفتوا العمل، وليس الثروة: لإنهاء أزمة انعدام المساواة علينا بناء اقتصاد للناس العاديين وليس للأثرياء والأقوياء. أوكسفام. <https://www.oxfam.org/en/research/reward-work-not-wealth>
- 75 كما أن هذه العوامل الهيكلية غالباً ما تكون أكثر تحديداً للسياق من الإجراءات الأساسية للنفقات التدريجية والضرائب وحقوق العمل، وهي ذات صلة بانخفاض المساواة في كل حالة تقريباً.
- 76 رود (2016)، النساء و1% من المجتمع: كيف يجب معالجة التفاوت الاقتصادي الشديد وانعدام المساواة على أساس الجندر. أوكسفام. <https://oxf.am/2FKqhfM> وكذلك رود (2017)، اقتصاد يعمل من أجل المرأة: تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم يتزايد فيه عدم المساواة. أوكسفام <https://oxf.am/2FO3PT1> وكذلك تشان (2018)، الرعاية غير مدفوعة الأجر - لماذا تستثمر وكيف: ملخص إعلامي للحكومات الوطنية. أوكسفام. <://policypractice.oxfam.org.uk/publications/unpaid-care-why-and-how-to-invest-policy-briefing-for-national-practice.oxfam.org.uk/publications/exploring-the-need-for-gender-equitable-fiscal-policies-for-a-human-economyevi-620417>
- 77 كوراك (2013)، انعدام المساواة في الدخل وتكافؤ الفرص والحركية عبر الأجيال. مجلة المنظورات الاقتصادية، 27:3؛ ص. 79-102 <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/jep.27.3.79> وعلى المستوى الدولي على المستوى العالمي: نارايان وأمبار وفان ديرويدي وروي وكوجوكارو وألكساندرو ولاكتر وريدياللي وماهلو وجيرسون وراماسوبايا وغويتا وثوييسين وستيفان 2018؛ تتعم أدل؟ الحركية الاقتصادية عبر الأجيال حول العالم. الانصاف والتنمية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- 78 منظمة الصحة العالمية (2017)، أكثر من 1.2 مليون مراقق يموتون كل عام، وهو أمر يمكن الحؤول دونه. <http://www.who.int/news-room/detail/16-05-2017-more-than-1-2-million-adolescents-die-every-year-nearly-all-preventable> وكذلك، ذي إيكونوميست (2018)، في بعض الدول، يخفى بالقتلة من الشرطة، <https://www.economist.com/international/2018/03/08/in-some-countries-killer-cops-are-celebrated>
- 79 تشيتي (2018)، العرق والفرص الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية. مشروع تكافؤ الفرص http://www.equality-ofopportunity.org/assets/documents/race_summary.pdf
- 80 أنظر على سبيل المثال سيفيكوس (2016)، تقرير حالة المجتمع المدني لعام 2016. <http://www.civicus.org/index.php/socs2016>
- 81 أنظر بارتيلز (2002)، انعدام المساواة الاقتصادية والتمثيل السياسي. بريستون.
- 82 تارانغا ياكوبيتياغي (2017)، "فرع على الباب" - كفاح النساء من أجل صوت وحيز في المجتمع المدني. خدمة الصحافة المشتركة. <http://www.ipsnews.net/2017/12/banging-door-women-fight-voice-space-civil-society/>